الباب الرابع

ماذا يريدون؟

ماذا تريد تركيا من مصر الآن ؟

في فترة حكم الرئيس المصري المخلوع، شهدت العلاقات المصرية التركية فتوراً كبيرا؛ حيث كان النظام المصري ينظر لتركيا بعين الشك، وكان يعتبر أي توسع لنفوذ أنقره في منطقة الشرق الأوسط تقليصا لنفوذ القاهرة واقتطاعاً منه وهذا التوجس المصري من تركيا كان يغذيه ويشجعه الكيان الصهيوني والولايات المتحدة بطرق وأساليب مختلفة في الوقت الذي يعززان فيه علاقاتهما مع النظام التركي لكن يبدو أن هذا الفتور في العلاقات لن يجد موطئ قدم له في مصر ما بعد ثورة يناير، خاصة في ظل وجود قيادة تركية تدرك تماما مكانة وحجم مصر في منطقة الشرق الأوسط، ووجود رغبة حقيقية لدى أنقرة في تعميق العلاقات معها، واعتلاء سدة الحكم في مصر قيادة جديدة أعلنت منذ البداية أنها ستفتح صفحة جديدة مع كل دول العالم على أساس الاحترام المتبادل، وأنها لن تتقيد بممارسات النظام السابق في علاقاتها الخارجية وتعد زيارة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، لمصر ٩-٢٠١١م) بداية مبشرة لحقبة جديدة من العلاقات بين البلدين ولتحالف جديد بينهما يصب في صالح القضايا العربية والإسلامية، ويقلص من النفوذ الصهيوني الذي يعربد في المنطقة دون رقيب ولا حسيب، وبتأييد مطلق من الولايات المتحدة.

كما أن حديث المصالح المتبادلة بين البلدين الإسلاميين يصب أيضا في صالح تعميق العلاقات وإقامة تحالف إستراتيجي بينهما فرئيس الوزراء التركي يسعى لتحقيق طموحات بلاده في أن تصبح قوة سياسية كبرى في العالم الإسلامي، بعد أن أصبحت بلاده بالفعل قوة عالمية لا يستهان بها، خاصة في ظل تنامي قوتها الاقتصادية وسياستها في المنطقة العربية والإسلامية وتحقيق ذلك يتطلب من أنقرة تأمين فضاء إقليمي، وتعزيز التعاون مع القوى العربية، خاصة الثائرة منها (مصر وتونس وليبيا) التي تنظر شعوبها بإعجاب إلى التجربة التركية في الديمقراطية وفي إدارة العلاقات مع دول العالم.

والفرصة سانحة بقوة لتركيا حاليا وأكثر من أي وقت مضى لملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد انشغال مصر بحل مشاكلها الداخلية بعد الثورة، وانكفاء كثير من الدول العربية على مجابهة الثورات الناشئة فيها (١)أو تحصين نفسها منها وإضافة إلى ما سبق، تحمل زيارة أردوغان لمصر رسالة تحد جديدة للكيان الصهيوني بأن تل أبيب لم تعد اللاعب الوحيد في المنطقة ، وأن تركيا أصبحت لاعباً آخرا في منطقة حوض شرق المتوسط التي لن تكون بعد اليوم بحيرة إسرائيلية خالصة، وهي الخطوة التي أعلنتها القيادة التركية، وستكون حسبما يقول

---

١) عن مقال لعلاء أبو العينين- بتصرف

المراقبون الأتراك على أجندة أردوغان عند تباحثه مع القادة المصريين في القاهرة وتبعث زيارة أردوغان لمصر وتونس (الأربعاء ١٤-٩-٢٠١١م) وليبيا (الخميس ١٥-٩-٢٠١١م) أيضا رسالة للجميع وخاصة الولايات المتحدة مفادها أن تركيا تدعم بقوة تلك الثورات، ولن تسمح لأحد بالوقوف ضد إرادة الشعوب الثائرة مكاسب لمصر والعرب وأردوغان إذ يتوجه لمصر فإنه يحمل في جعبته مجموعة من الحوافز التي قد تجعل طريق للتحالف مع مصر ممهد فقد تحدثت أنباء عن مساعدات مالية تركية مرتقبة لمصر، وإعلان متوقع لإلغاء تأشيرات

الدخول بين البلدين، كما يصطحب أردوغان معه وفد يضم وزير الاقتصاد ونحو مائتين من رجال الأعمال الأتراك، لعقد اتفاقات تجارية واستثمارية، وهو أمر مصر في أمس الحاجة إليه في هذا التوقيت لتنشيط اقتصادها الذي تهاوي كثيرا أثناء الثورة وفي المرحلة التي تلتها وبجانب الاتفاقات الاقتصادية هناك اتفاقات عسكرية أعلن المسئولون الأتراك عن السعي لتوقيعها مع مصر وهو ما سيساعد في حال نجاحها على ملء الفراغ الإسرائيلي بعد إعلان تركيا قطع العلاقات التجارية والعسكرية مع الكيان الإسرائيلي وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي معه.

كما تبدو زيارة أردوغان وكأنها رسالة دعم لمصر الثورة في هذا التوقيت تحديدا، وخاصة فيما يتعلق بإجهاض محاولات حكومة رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو،لاستغلال أحداث اقتحام محتجين غاضبين سفارة الكيان الصهيوني في مصر يوم (٩ -٩-٢٠١١م) للإفلات من دعوات القاهرة لتحقيق مشترك في حادث الحدود الذي وقع في أغسطس الماضي، وأسفر عن استشهاد خمسة جنود مصريين كما أن مصر التي تريد وبقوة تحت ضغط شعبي هائل دعم القضية الفلسطينية ودعم غزة وفك الحصار عن سكانها لا تستطيع وحدها القيام بهذا الدور ومن هنا التحالف المصري التركي، الذي سينعكس بالإيجاب على قطاع غزة كما يدعم التحالف الاستراتيجي التركي مع مصر وبقية دول العالم الإسلامي الرغبة القائمة لدى بعض القوى داخل مصر وخارجها في تقديم تركيا كقائدة للمنطقة، ليس فقط في مواجهة الكيان، لكن كحائط صدّ ضدّ الزّحف الشيعي على منطقة المشرق العربي وهناك من القوى الداخلية في مصر من يسعى إلى استحضار التجربة التركية، ويرون أنها الأصلح للتطبيق في مصر ما بعد الثورة ولكن هل ينجح التحالف المصري - التركي دون مواجهة أيه عراقيل؟

بالطبع لا فهناك قوى الشر(الكيان الصهيوني والولايات المتحدة) تقف بالمرصاد، ولا تريد النجاح لمثل هذا التحالف ولن تفتر هذه القوى في تركيز جهودها لإفشال التحالف المصري التركي المرتقب، رغم

التطمينات التي بعثها مؤخرا السفير المصري في تركيا، عبد الرحمن صلاح الدين، الذي قال إن هدف الشراكة المصرية التركية هو رخاء ورفاهية الشعبين المصري والتركي، وليست ضد أي دولة أخرى لكن هذه التطمينات لن تقنع واشنطن وتل أبيب فهما يدركان جيداً مخاطر التحالف التركي المصري على نفوذهما في المنطقة، وهذا ما حذر منه مؤخرا سفير الكيان السابق في تركيا، ألون ليل، الذي اعتبر أن هذا التحالف سيؤدي إلي عزل إسرائيل في منطقة المتوسط وبالطبع لدى الكيان بعض أدوات الضغط، التي يمكن أن يستخدمها ضدّ تركيا، خصوصاً في الملف الكردي وعلاقته بحزب العمال الكردستاني وأكراد شمال العراق، فضلا عن الملفين الأرمني والقبرصي ولعرقلة تحالفها مع تركيا قد تضغط واشنطن على مصر بورقة المساعدات الاقتصادية، أو بورقة المساعدة فى رد أموال المسئولين المصريين السابقين المهربة والمجمدة في الخارج، والتي تحتاجها مصر حاليا.

فتركيا الباحثة عن زعامة إقليمية تجد ما تريده في مصر فوزير الخارجية التركي يعلن أن بلاده ستتحالف مع مصر لإقامة محور ديمقراطية يمتد من البحر الأسود إلى أعالي النيل فقد اعلن وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو أن بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لقيام محور ديمقراطية جديد في الشرق الأوسط، وذلك في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز وقال هذا ما نريده نحن

ماذا تريد إيران من مصر الآن ؟

تتردد الأصداء هذه الأيام عن تجدد العلاقات بين مصر وإيران ، وأن التصريحات المرحبة بذلك قد كثرت من كلا البلدين ، ولا أحد يمانع أن تكون علاقة مصر بكل بلدان العالم قوية ومتينة ، فهذا يرفع من مكانتها في الخارج ويحسن من أوضاعها في الداخل ، ومن هذا المنطلق فلا اعتراض على توثيق علاقة مصر بإيران ولكن إلام تهدف إيران من وراء تلك العلاقة ؟!

إن كانت تهدف من وراء ذلك إلى تبادل المنافع فمرحبا ، وما أحوج مصر الآن إلى أن تفتح آفاق التبادل التجاري والاستثماري والتقني والفني بين البلدين ولكن أن تكون لإيران أهداف أخرى غير ذلك يخفيها المسئولون الإيرانيون فلا أهلا ولا سهلا أما عن تلك الأهداف التي قد يخفيها الإيرانيون ويسعون لتحقيقها من وراء تحسين علاقتهم بمصر والتي نتوجس منها فأهم تلك الأهداف هي العمل على خلق طائفة شيعية تابعة لهم في مصر ؟(١) ويأتي الضرر من ذلك أن ظهور طائفة شيعية في مصر معناه دخول المصريون في دوامة من العنف لن تنتهي حتى حرية كما يفعل غير المسلمين ؛ لأنه باختصار ممارسة الشيعة لمعتقداتهم لا تقوم إلا على استفزاز المسلمين وخامنئي يدعو إلى إقامة نظام إسلامي في مصر حيث أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانى آية الله على خامنئى في جامعة طهران أن الثورة فى تونس

---

١) عن مقال للدكتور أحمد عبد الحميد -بتصرف

ومصر هى بوادر يقظة إسلامية فى العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ولكن على المذهب االشيعى

- إيران تبحث عن حليف فى المنطقة شيعى المذهب فتسعى إلى تحويل مصر الى المذهب الشيعى ليكون عمقاً استراتيجيا لها أمام إسرائيل حيث أوضحت شبكة CNN الإخبارية أنّ خامنئى أشار فى خطبة صلاة الجمعة بطهران إلى أن الإسرائيليين يعلمون مدى الزلزال الذى سيحدثه انتقال السلطة فى مصر وعودة هذا البلد إلى مكانته الحقيقية

-إيران تريد أن تكون بديلاً عن أمريكا فى الشرق العربى الإسلامى فلقد ذكر الزعيم الإيرانى أن انتفاضة مصر وفى حال نجاحها ستكون هزيمة نكراء للولايات المتحدة فى المنطقة وأن الأحداث فى شمال أفريقيا، فى مصر وتونس وبعض الدول الأخرى لها مغزى خاص بالنسبة لإيران، وهذا ما كان يقال دوما عن اليقظة الإسلامية لدى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وهذا ما يظهر اليوم.

- وإيران تريد إحياء الدولة الفارسية الإسلامية الشيعية الموحدة وتكون هى عاصمتها

- إيران تريد التوسع فى الوطن العربى وقد صدرت لكل أعداءه الأسلحة فدعمت حزب الله فى لبنان ومن كانت سبب فى إدخالها فى دوامة العنف والحروب والتهجير حتى الآن٠

ماذا تريد إسرائيل من مصر

بدأت إسرائيل تعمل في سيناء لان سيناء مصدر الرعب لإسرائيل إذا ما كانت المساحة التي تضمن امن إسرائيل دون مقابل وحسب شروط إسرائيل، ويبدو أن إسرائيل لا تريد حربا في الوقت الحالي بقدر ما تريد الاستفادة من حالة التغير في المنطقة وخاصة التغير الذي حدث في مصر واستلام المجلس العسكري القوات المسلحة بمصر مقاليد إدارة البلاد وأمنها ، وهذا ما تريده إسرائيل أن يقف الجندي المصري على الحدود مع إسرائيل أو حتى مع غزة شرطيا بديلا للجندي الإسرائيلي وتريد إسرائيل عبر تهديدها باستخدام القوة أن تضمن سلامة الأراضي التي تحتلها من فلسطين حتى الآن وهذا ما يندرج تحت نظرية العرب تحمي حدود إسرائيل وهي نظرية صهيونية كانت ومازالت تطبقها إسرائيل على طول كل الحدود العربية مستخدمة بذلك التهديد مرة والوعيد مرة أخري والاتفاقيات العلنية والسرية في غالب الأحيان ولعل ملامح اشتغال إسرائيل بسيناء واستقرارها أصبح واضحا بعد أن اعتبرت سيناء قد أصبحت مصدر تهديد لها وبالتالي فان إسرائيل تعتبر هذه المنطقة خارج السيطرة حتى ولو جاءت كل القوات المصرية لتضبط حدود مصر لأنها

جاءت دون كامب ديفيد جديدة (١) تعقده إسرائيل مع نظام الحكم الجديد ،والمعروف أن مستقبل الوضع السياسي في مصر غير معروف لإسرائيل حتى الآن ،لان الانتخابات المصرية لم تجري ولا يعرف أحد من سيحكم مصر في المستقبل، لذا فان إسرائيل تذرعت بهذا وقامت بنشر قواتها وما يلزمها من تكنولوجيا للتدخل في سيناء متى لزم الأمر دون احترام لاتفاقيتي السلام و كامب ديفيد الموقعتين مع مصر، هذا لان إسرائيل وأمريكا لا تتكهنان ولا تعرفان من سيحكم مصر، لكنهما تحاولان توظيف ما يمكن توظيفه من قدرات ليصل إلى الحكم في مصر نظام على الأقل لا يتنافر مع إسرائيل مهما ارتكبت إسرائيل من جرائم ومذابح ضد الشعب العربي الفلسطيني ، ولعل ما يخيف إسرائيل وأمريكا أن تخرج مصر عن السيطرة المعهودة والتي دامت أكثر من ثلاثين عاما ويتغير المشهد الجيوسياسي بالكامل بما لا يسمح بحالة استقرار وأمن دون إقرار إسرائيل وأمريكا بالسلام الشامل الذي يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

---

١) رؤية للمحلل الفلسطيني د هاني العقاد

إن تبجح إسرائيل بأن سيناء ارض غير أمنة ولا قدرة للجيش المصري

على ضبطها الآن وخاصة أنها تتذرع من حين إلى أخر بأن تهريب الأسلحة والصواريخ إلى غزة يتم عبرها و كانت قد اتهمت قبل أيام أن صواريخ مضادة للطائرات تم تهريبها من ليبيا إلى غزة عبر سيناء وتقصد تضخيم الأمر ليعتقد العالم أن غزة أصبحت قوة مركزية تهدد وجود إسرائيل وان لإسرائيل الحق في تخوفها والضغط اتجاه كامب ديفيد جديد،واليوم يدعى باراك أن المنظمات الفلسطينية تنوي القيام بعمليات عسكرية عبر أرض سيناء وهدد بأن التنظيمات في غزة ستتلقى ضربة موجعة إن أقدمت على فعل أمر كهذا ، ولعل إسرائيل تقصد إثارة الزوبعة حول حدود مصر وسيناء لأنها تعتبرها الجبهة الساخنة رقم ٢ لتبرر نشر قواتها البرية على طول الحدود مع مصر والهدف الأخر أنها تقصد إشغال الإعلام المحلى والدولي عن ما يجري في القدس العاصمة الفلسطينية وتستدرج إسرائيل هذه الأيام مصر للقبول بتعديل اتفاقية كامب ديفيد ليس لان الاتفاقية كانت مهترئة فقط وعفي عليها الزمن بل لأنها تريد إقرار النظام الجديد في مصر بالشروط القديمة ولتضع مزيداً من الشروط والإجراءات التي تري أنها تحمي حدودها وتضمن سلامة أراضيها فقط ،ويعتقد البعض بذلك أن الجانب المصري هو الذي يرغب في تعديل الملحق لزيادة عدد جنوده بسيناء وهذا كلام غير صحيح لان مصر الجديدة لا تريد مزيدا من القيود لاتفاقية أكل عليها الزمان وشرب واتفاقية تحرم مصر من حماية حدودها والدفاع عنها واتفاقية تجعل لمصر خطان حدوديان سياسي وعسكري

الباب الخامس

ماذا لو.....؟

لا يستطيع أحد أن ينكر أن الدين هو أقوى المحركات تأثيرًا في الجماهير، خصوصاً في وجود الصورة الحالمة لدىٰ الجماهير أن الحكم الإسلامي هو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية بل وحتىٰ المدينة الفاضلة، و إلى إعادة خلق أمجاد قديمة ، وإن كانت رومانسيتها شديدة الجاذبية لهذا فهناك دائما احتمال قائم أن يكون النظام القادم إسلاميا، فإذا تمكن مثل هذا النظام من توطيد أركانه، التي لن تكون ديمقراطية ولا تعددية، فهذا معناه انكسار للحركات الليبرالية في باقي الوطن العربي يستوى فى هذا السلفيون والأخوان المسلمون ٠

فماذا لو حكم المسلمون مصر ؟

هذا السؤال يطرح نفسه هذه الأيام بقوة خاصة بعد تجمع جميع التيارات السلفية فى ميدان التحرير حيث تأثير وصول السلفيين إلى الحكم فى مصر سيحدث تغييرات كبيرة فى ثلاثة زوايا هامة للغاية سياسية واجتماعية وأخيراً اقتصادية .

فعن التغيرات السياسية لا يؤمن السلفيون بالديمقراطية لأن الديمقراطية من وجهة نظرهم حرام لذلك فهم سينقلبون على الديمقراطية التى أوصلتهم للحكم وسيطبقون نظام الإمامة الذى يحكم فيه الإمام مدى الحياة ومن يختار الإمام لجنة أهل الحل والعقد تلك اللجنة مكونة من كبار شيوخ السلفية الذين يعرفون الشرع ويختارون بالتأكيد الصالح للبلاد من

وجهة النظر الشرعية فلا يُترك حق الاختيار للعامة وسيتم طرح أسماء للعامة يختار هذه الاسماء لجنة أهل الحل والعقد ليختار العامة واحد منهم والسلفيون لا يعترفون بالأحزاب فالأحزاب من وجهة نظرهم تبث الفرقة بين المسلمين ولذلك سيتم فى الغالب إلغاء الأحزاب وهذا هو السيناريو المتوقع حدوثه سياسياً فى حال وصول السلفيون للحكم وهذه التغييرات السياسية قد لا ترضى البعض خاصة من يعلن انه سينتحر إذا وصل المسلمون إلى الحكم أو من سيترك البلاد وهم الفئة الضالة التى لا تجد راحتها إلا فى الانحلال والضلال .

أما عن التغييرات الاجتماعية فسيتم إلغاء دور المرأة نهائياً فى المجتمع من خلال فرض النقاب ومنع المرأة من العمل إلا فى أضيق الحدود وهى حدود الاضطرار التى أباحها الشرع مما سيقلص دور المرأة فى المجتمع وإغلاق دور السينما التى تعرض أفلاماً مخلة والأندية التى تقدم ما يحرمه الله وغيرها من أماكن اللهو والفسوق .

سيتم فصل الشباب عن الشابات فى الجامعات.

ظهور هيئة الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر على غرار السعودية.

سيهاجر الكثير من المصريين من أصحاب دور الفساد والمفسدون والضالون المضلون ويكفيك أن تدخل على مواقعهم على شبكة المعلومات الدولية لتعرف مدى كراهيتهم لشرع الله .

سيحرم المسيحيين من تولى أي مناصب مهمة فيها ولاية على المسلمين لأن هذا غير جائز شرعاً .

وعن التغييرات الاقتصادية:

وهى الأهم فى كل ما سيطرأ على مصر من تغييرات نظراً للظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى فالمجتمع المصرى الذى يقبع أكثر من ٤٠% منه تحت خط الفقر و٢٠% عند مستوى خط الفقر لا يهمه سوى الوضع الإقتصادى فالعامل الإقتصادى هو الأهم فى مصر حالياً والسلفيون لا يملكون رؤية الإقتصادية واضحة أو أى برنامج اقتصادى وكل ما يروجوه فى برنامجهم هو تطبيق شرع الله على حد قولهم ولأن السلفيون لا يملكون رؤية اقتصادية فهم يسوقون لأنفسهم دينياً عن طريق إصلاحات دينية كما يقولون وأن هذه الإصلاحات الدينية ستهبط علينا بخيرات السماء ولكن المشروع السعودى الذى يتبناه السلفيون غير قابل للتطبيق فى مصر لعدة أسباب أهمها:

١ -عدم وجود آبار للنفط فى مصر فمصر لا تمتلك ثروات طبيعية كافية .

٢-الشعب المصرى الآن يقترب من ٩٠ مليون بينما الشعب السعودى ٢٢ مليون فقط ونظراً لأن السلفيون يحرمون البنوك فإنهم سيتخذون قرارات اقتصادية ستؤدى إلى هروب رؤوس الأموال من مصر كتنشيط البنوك الاسلامية.

كما أنهم سيقومون باتخاذ قرارات فى مجال السياحة مما ستؤدى فى نظر من يعيش على الفساد والافساد إلى تدمير صناعة السياحة فى مصر وبالتالى سيصبح الشعب المصرى وقد تأثر سلباً بوصول السلفيين للحكم ولكن فى حالة وصول الأخوان فلهم فى مجال محاربة الفقر والبطالة باع طويل وخبرات كبيرة قابلة للتطبيق إذا ما وجدت الفرصة مواتية. (١)

ماذا لو حكم العلمانيون (اللادينيون)

يدور صراع بين القوى العلمانية فى مصر متمثلة فى الإعلام والصحافة وبعض رجال الحكم والتعليم والقضاء وتساعدهم قوى غربية بكل قوتها ضد التيار الاسلامى وجاء الاستفتاء الذى أعلنها صراحة ،الشعب المصرى متدين بكل طوائفه مع اختلاف درجات الالتزام وأظهرت النتيجة أنه بمجرد الشك فى إمكانية تعديل المادة الثانية فى الدستور والتى تعبر عن الهوية الإسلامية للبلاد فلن نترككم تعبثوا بمعتقداتنا وبعد أن وجد العلمانيون الباب موصداً أمام العبث بالمادة الثانية أرادوا إلغاء الدستور جملة وبالتالى تكون المادة الثانية ملغاة مع أخواتها فوجدوا الباب أشد إغلاقا من ذى قبل ،فعادوا ليناوروا وطالبوا بوثيقة

---

١) عن مقال للدكتور أيمن أحمد - بتصرف

فوق الدستور ويضعها نخبة علمانية فى جملتها تكون حاكمه لمن يضع الدستور فى سابقة لم نر لها مثيلاً وبذلك يكون وضعوا ما أرادوا فى الدستور ويخرج علينا رجل بأمر شاذ غريب وهو أن الأغلبية ليس لها حق وضع الدستور ؟؟؟؟ !!!!! لقد أصبح حَملة العلمانية الوافدة في بلاد الشرق بعد مائة عام من وفودهم تياراً واسعاً نافذاً متغلباً في الميادين المختلفة، فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وكان يتقاسم هذا التيار الواسع في الجملة اتجاهان:

أ: الاتجاه اليساري الراديكالي الثوري، ويمثله – في الجملة- أحزاب وحركات وثورات ابتليت بها المنطقة ردحاً من الزمن، فشتتت شمل الأمة ومزقت صفوفها، وجرت عليها الهزائم والدمار والفقر وكل بلاء، وكانت وجهة هؤلاء الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه، سواء كانوا شيوعيين ، أو قوميين عنصريين.

ب: الاتحاد الليبرالي ذي الوجهة الغربية لأمريكا ومن دار في فلكها من دول الغرب، وهؤلاء يمثلهم أحزاب وشخصيات قد جنوا على الأمة بالإباحية والتحليل والتفسخ والسقوط الأخلاقي والعداء لدين الأمة وتاريخها.

وللاتجاهين ملامح متميزة أهمها:

١- مواجهة التراث الإسلامي، إما برفضه أو بإعادة قراءته قراءة عصرية لتوظيفه توظيفاً علمانياً من خلال تأويله على خلاف ما يقتضيه

سياقه التاريخي من قواعد شرعية، ولغة عربية، وأعراف اجتماعية، ولم ينج من غاراتهم تلك حتى القرآن والسنة ٠

٢- اتهام التاريخ الإسلامي بأنه تاريخ دموي استعماري عنصري غير حضاري، وتفسيره تفسيراً مادياً ٠

٣- السعي الدؤوب لإزالة أو زعزعة مصادر المعرفة والعلم الراسخة في وجدان المسلم ٠

٤ - خلخلة القيم الخلقية الراسخة في المجتمع الإسلامي، والمسيرة للعلاقات الاجتماعية القائمة على معاني الأخوة والإيثار والطهر والعفاف وحفظ العهود وطلب الأجر وأحاسيس الجسد الواحد ٠

٥ - رفع مصطلح الحداثة كلافتة فلسفية اصطلاحية بديلة لشعار التوحيد، والحداثة كمصطلح فكري ذي دلالات محددة تقوم على مادية الحياة، وهدم القيم والثوابت، ونشر الانحلال والإباحية، وتلويث المقدسات، وجعل ذلك إطاراً فكرياً للأعمال الأدبية، والدراسات الاجتماعية، مما أوقع الأمة في أسوأ صور التخريب الفكري الثقافي ،أحداثه، وقراءته قراءة انتقائية غير نزيهة ولا موضوعية، لتدعيم الرؤى والأفكار السوداء المسبقة حيال هذا التاريخ

٦- استبعاد مقولة الغزو الفكري من ميادين الفكر والثقافة، واستبدالها

بمقولة حوار الثقافات، مع أن الواقع يؤكد أن الغزو الفكري حقيقة تاريخية قائمة لا يمكن إنكارها كإحدى مظاهر سنة التدافع التي فطر الله عليها الحياة

٧- وصم الإسلام بالأصولية والتطرف وممارسة الإرهاب الفكري

٨- تمييع قضية الحل والحرمة في المعاملات والأخلاق، والفكر والسياسة، وإحلال مفهوم اللذة والمنفعة والربح المادي محلها، واستخدام هذه المفاهيم في تحليل المواقف والأحداث.

٩- دق طبول العولمة واعتبارها القدر المحتوم الذي لا مفر منه ولا خلاص إلا به، دون التمييز بين المقبول والمرفوض على مقتضى المعايير الشرعية

١٠- الاستهزاء والسخرية والتشكيك في وجه أي محاولة لصبغ بعض جوانب الحياة المختلفة المعاصرة بالصبغة الإسلامية في الاقتصاد والإعلام والقوانين.

١١- الترويج للمظاهر الاجتماعية الغربية، وبخاصة في الفن والرياضة وشركات الطيران والأزياء والعطور والحفلات الرسمية، والاتكاء القوي على قضية المرأة

١٢- الاهتمام الشديد والترويج الدائم للنظريات العلمانية الغربية في الاجتماع والأدب، وتقديم أصحابها في وسائل الإعلام، بل وفي الكليات والجامعات على أنهم رواد العلم يقول الشيخ ابن كثير في تفسير قول الله تعالى: {أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون} ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم (جنكيز خان) الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن أحكام اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والإسلام وغيره، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد هواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن فعل ذلك فهو كافر، يجب قتاله، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير)(١)

إذا تأملنا ذلك، ونظرنا إلى دستور العلمانيين وجدناه عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها العلمانيين من شرائع شتى من الرومانية

---

١) تفسير ابن كثير ٢/٧٠.

والفرنسية والإسلام وغيرها،وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه فصارت في أتباع العلمانيين شرعاً متبعا يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأصدروا قواعد تشريعية عامة بدلوا بها شرائع الإسلام لتكون لها السيادة في الأمة ولتصبح هي المرجع في الحكم عند التنازع وأصبح التحاكم إلى القوانين الوضعية التي تحل الربا والزنا والفواحش هو دين العلمانيين وشريعتهم.

وأصبح هؤلاء العلمانيون وأتباعهم يتحاكمون إلى قوانين الدياثة التي لا تجيز للزوج أن يرفع دعوى ضد زوجته بتهمة الزنا إلا إذا فاجأها وهي تزني على فراش الزوجية وحتى إذا ما أخذته دوافع الغيرة وحاول أن يقتل عشيق زوجته فسبقه العشيق وقتل الزوج فإن عشيق الزوجة الزانية يمكنه بالقانون أن يثبت براءته تحت ظل عدالة وديمقراطية وسماحة القوانين الوضعية بحجة أنه كان في وضع دفاع عن النفس أما الزوجة الزانية فلا يستطيع أحد أن يخدش حياءها ويوجه لها تهمة الزنا لأنه في ظل هذه القوانين العلمانية الديوثية لا يستطيع أحد أن يرفع دعوى بتهمة الزنا ضد الزوجة إلا زوجها وقد مات الزوج إذن فهي بريئة• فما ظنكم بهؤلاء العلمانيين الذين يعلنون الفصل بين الدين والدولة وأن إدارة الكون شركة بينهم وبين الله، فلله حكم العقائد والعبادات ولهم ما وراء ذلك من جميع المعاملات؟.

• وما ظنكم بهؤلاء الذين لا شارع لهم إلا البرلمان، ولا سيادة عندهم إلا

للأمة، ولا قدسية لديهم إلا للقوانين الوضعية؟.

• ما ظنكم بهؤلاء الذين يزعجهم - كما يزعج أسيادهم في الغرب والشرق- تنامي التيار الإسلامي ويرونه خطراً داهماً على سلطانهم؟

ألا ينطبق عليهم قول ابن كثير رحمه الله فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة ، كفر بإجماع المسلمين(١) .

وبذلك يتضح أن شبهة تلفظ بعض العلمانيين بالشهادة وإقامة بعض الشعائر- لا وزن لها ولا اعتبار إلا عند البلهاء أو المنافقين والزنادقة.

فماذا لو حكم العلمانيون أو الليبراليون مصر

يبدأ السيناريو بتنحية المادة الثانية من الدستور بحجة أنها ضد المواطنة ومادة بها تمييز بامتياز كما قال عمرو حمزاوى واعتقد ان الاعلام والصحافة ركزت عليها كتيراً جداً وتحت الضغط قالوا نضع معها أن من حق الديانات الأخرى الاحتكام إلى شريعتها وهذا معناه أن هذه المادة فرغت من محتواها الأصلى بعد أن كانت المصدر الرئيسى أصبح معها مصادر أخرى ويكون مدخل لتنحيتها أوعدم تفعيلها ثم لماذا يراد للديانات الأخرى أن تحكم بشرعها وليس للمسلمين أن يحكموا بشرعهم

---

١)البداية والنهاية لابن كثير: ١١٩/١٣

أليس هذا تمييز أيضاً.

٢- سوف يصدرون قانوناً يمنع الطالبات من ارتداء الحجاب لأن هذا ضد العلمانية ولا تمييز فى العلمانية الكل عارى لا حجاب وبعد حكم العلمانية سوف يحارب أى شىء يمت للإسلام بصلة وإذا تم نزع الحجاب اعتادته بناتنا مع الوقت والإعلام يقوم بدوره فى التطبيل وإفساد المجتمع.

٣- ممنوع على الموظفات ارتداء الحجاب فى العمل والمؤسسات الحكومية وسوف ينزع الحجاب بالقوة.

٤- منع تعدد الزوجات قانونا وان كان المصريون لا يميلون إلى التعدد بسبب الإعلام الذى كان عاملاً مؤثراً فى اقناع الناس أن الزواج الثانى مصيبة رغم ازدياد عدد العوانس فى البلاد وسوف تجد من يساندهم من المسلمين أيضاً.

٥-تغيير شرع الله فى المواريث والشهادة بالنسبة للرغبة فى مساواة الأنثى بالذكر رغم قول الحق سبحانه للذكر مثل حظ الأنثيين وقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء.

٦- التعليم والمصيبة الكبرى وكلنا يعلم ما أصاب التعليم فى مصر فيخرج علينا منهج تعليمى يدرس ويرسخ المواطنة ويدرس أبناؤنا الإسلام والمسيحية واليهودية والبهائية وتدرس بقدر متناسب من الأديان الثلاثة لترسيخ المواطنة وعدم التفرقة بين أبناء الوطن الواحد فى مادة الأخلاق(الدين سابقاً) رغم أن الدين الإسلامى لا يدرس حكومياً فى

البلدان العلمانية وإن كان فعلى سبيل ذر الرماد فى الأعين ٠

٧-يخرج علينا وزير الثقافة ويقول حرية التعبير ويخرج علينا كاتب علمانى قذر بكتاب مسىء للرسول ﷺ ويتم حرق سفارات مصر فى كل الدول الإسلامية ونفقد كل الدول العربية والإسلامية وقطع العلاقات وكل هذا تحت حرية التعبير ٠

٨- افتتاح مجموعة سينمات لعرض أفلام البورنو الجنسية الإباحية واعتقد أن الأفلام المصرية مليئة بالمشاهد المثيرة المستفزة والتى توقظ الرغبات الكامنة فى أبناء أمتنا وتفسد ما نعانى سنوات فى إصلاحه

٩- انتشار حالات الزواج المثلى أو تقنينه وعندها تعاف النفس السوية البقاء فى مثل هذا المجتمع فيهجره المسلمون ويتحقق لهم ما أرادوا وتعود البلاد كافرة كفر بين ٠

١٠- مظاهرات ومصادمات عنيفة بين الجماعات الإسلامية من جهة والعلمانيون من جهة وتعم كل مصر وفوضى وخراب لا يعلم مداه إلا الله وليس يستبعد أن نسمع عن مظاهره للشواذ يطالبون بحقوقهم تحت مسمى حرية التعبير والرأى ٠

١١- صدور قرار من المحكمة الدستورية العليا برفع كل النصوص الدينية من المكاتبات الرسمية واللافتات فى المؤسسات التابعة للدولة لأنها تتعارض مع العلمانية وهذا الأمر واقع أليم تم فى تركيا بلد الخلافة الإسلامية ٠

١٢-استجواب وزير فى مجلس الشعب لأنه بدء كلامه بـ بسم الله الرحمن الرحيم٠

١٣- أجواء مصر بدون أذان لأول مره من ١٤٠٠ سنه بسبب قانون مراعاة غير المسلمين والمرضى والمسنين والطلبة لان الصوت مزعج لا يجعلهم ينامون الفجر ليستيقظوا إلى أعمالهم أو يرتاحوا وقت الظهيرة

١٤-بعد عدة سنوات يأتى إلينا رئيس يفتخر بقوله أنى ملحد وأبى مسيحى وأمى مسلمه - الزواج المدنى كما قال عمرو حمزاوى - وأن مصر ليست عربية ولا إسلامية بل مصر مصريه نحن فراعنة وأصولنا فرعونية٠

١٥- التلفزيون ينقل لنا لقاء مع شيخ البهائية ليتحدث إلى الأخوة البهائيين بسبب اعتذار مفتى الديار المصرية الخاص بالمسلمين فى فتاوى وأحكام٠

١٦- مع الوقت نوقع اتفاقية دفاع مشترك مع إسرائيل ضد الأعداء العرب ويأتى يوم يرفع جندى مصرى علم إسرائيل على غزه ٠

١٧-زيادة افتتاح محلات الخمور ومصانعها وانتشار السكر والعربدة فى مصر وانتشار المناظر المخلة ٠٠٠حرية 0

١٨- طوابير من الشباب على وظائف الكسب السريع الدعارة سهله٠

١٩- انهيار التعليم وانحلال الشباب فنضطر إلى استيراد مهندسين وأطباء من الصين.

٢٠- عودة العلمانيون الى المطالبة بان يتم تسمية المواليد باسم الأم.

معذرة سوف اكتفى بهذا رغم وجود الكثير ولكنى أشعر بالغثيان مما أكتب.

ماذا لو حكم العسكر مصر ؟

في الأيام الأخيرة ظهرت مؤشرات اعتبرها البعض مقلقة فيما يخص الوضع السياسي للدولة ،زاد التساؤل حول إمكانية استمرار الحكم العسكري وكثيرون عبروا عن هذا التساؤل بأشكال وطرق مختلفة، والقلق يزداد مع طول المرحلة الانتقالية، هذا رغم تأكيد المجلس العسكري علي أنه ليس راغبا في السلطة، وأنه يعمل منذ اللحظة الأولي له علي تسليمها والبعض مثل د. أسامة الغزالي حرب طالب باستمرار المجلس العسكري لمدة عامين قادمين، والبعض الآخر رفض هذا مطالبًا المجلس العسكري بتنفيذ تعهداته وجدولة الانتقال للسلطة هذه الحالة المرتبكة تطرح تساؤلات مهمة منها ماذا لو استمر المجلس في السلطة واستجاب لمطالب البعض بوجوده لفترة أطول؟!

كيف سيكون شكل البلاد؟ هذا السؤال طرحه كل من مصطفى ماهر - أحمد شوقي على بعض المفكرين ثم صاغا إجاباتهم فى مقال وتم نشره على شبكة المعلومات الدولية.

دعنا نتخيل هذا السيناريو الوارد حدوثه في حالة واحدة فقط وهى سيطرة شبح الفوضي داخل البلاد وانهيار الدولة ككيان بشكل غير مسبوق، وفي هذه الحالة سيتدخل المجلس العسكري لتتماسك البلاد مرة أخري لفترة معينة لأنه آخر خط دفاع لمصر والمقصود بذلك الجيش تحديداً وليس المجلس العسكري، وأنا مع ذلك كليا في تلك الحالة، وإذا قام الجيش بالتمسك بالسلطة بخلاف هذا السبب الوحيد سيدفع البلد في اتجاه خاطئ تماما فالحكم العسكري انتهي والتجربة انتهت تماما بسقوط مبارك في ٢٥يناير الماضي وأصبح غير مناسب علي الإطلاق في الفترة القادمة من مستقبل مصر الشعب اختلف تماما عما كان عليه قبل ٢٥يناير ومن يظن غير ذلك فهو واهم ومخطئ الشعب لن يقبل حكم العسكر مجدداً إلا في حالة انهيار الدولة والمجلس العسكري مدرك لهذا تماماً(١) ويرى الدكتور حسن نافعة أن ذلك افتراض مستبعد حيث قال أستبعد هذا الافتراض تماما، لأننا لسنا بصدد انقلاب عسكري، فالجيش لم

---

١) جمال الغيطانى

يستول علي السلطة، بل جاء إليها بعد ثورة شعبية واستمد شرعيته منها والمؤسسة العسكرية لن تستطيع الاحتفاظ بالسلطة لأنها بذلك سوف ترتكب خطأ جسيما، سيؤثر علي إلحاق ضرر كبير جدا ليس فقط بالدولة والقوي السياسية، وإنما أيضا بالمؤسسة العسكرية ذاتها بما في ذلك سمعتها وكرامتها .

كما يرى المستشار أحمد مكي أن ذلك لن يحدث أبداً لقوله لا أتصور أن هذا السيناريو سيحدث بهذا الشكل لأن المجلس العسكري مكون من عدة أعضاء ليسوا مجتمعين بالضرورة علي فكرة واحدة أو رؤية واحدة فأعضاء المجلس ليسوا سياسيين حتي يستطيعوا حكم مصر وإذا حدث ذلك سيحكمون البلاد من خلال بعض أعضاء المجلس العسكري يشكلون فيما بينهم مجلساً صغيراً موحد الرؤية والأهداف ويكون هو الحاكم، وصاحب الكلمة الأولي في البلاد أو أن يحدث انقلاب عسكري .

بينما يرى آخرون انه كلما طالت الفترة بالمجلس العسكرى كلما زاد ذلك من خطورة الوضع الذى ربما وصل بالبلاد إلى قيام ثورة أخرى حسبما يرى الدكتور جابر عصفور حيث قال سنعيد الثورة من جديد إذا رفض المجلس تسليم السلطة لأنه آن الأوان لأن نتخلص من حكم العسكر إلي الأبد والمجلس العسكري وعد بذلك وكما قال أحد القيادات العسكرية إن قضية الدولة المدنية اللا عسكرية أصبحت قضية أمن وطني وبالتأكيد التجربة العسكرية في الحكم أثبتت فشلها فأنا أود أن يذكر لي أحدهم أين

الحكم العسكري في العالم الآن؟ لم يعد له وجود تقريباً فكل الأنظمة العسكرية تعرضت لثورات من شعوبها وهذا لا يعني أن الحاكم المدني لا يمكن أن يكون استبداديا ولكن إذا حدث فسيواجه ثورة شعب .

المجلس لا يريد الحكم ولكن من الممكن أن يحكم عسكرياً بطريقة غير مباشرة، فالدستور لم يوضع بعد ولم يتحدد حتي الآن ما هي صلاحيات الجيش في الفترة القادمة وما هي صلاحيات الحاكم وهذا الأمر وارد واستمرار المجلس العسكري في الحكم يعني حدوث ثورة مرة أخري ومن الممكن جداً حدوث كوارث لا يعلم أحد مداها ولكن أود أن أقول أن الشعوب لا تحصل علي حريتها إلا بدفع الثمن .

بينما يرى وحيد حامد أن هذا شيء في علم الغيب فكل شيء وارد ولا يستبعد أي شيء داخل مصر وقال أنا متشائم بشكل عام وأري البلاد تمر بوضع صعب جداً لا يمكن احتماله وأنا بشكل عام ضد الحكم العسكري والحكم الديني أيضاً فهما متشابهان إلي حد كبير وما يوحي بالقلق هو أن الحكم العسكري بعسكريته الشديدة أو التيار الديني يصلا إلي السلطة في مصر لأنك ستعاني وقتها من تدهور شديد وحالة سيئة ستمر بها البلاد مرة أخري وستكون أسوأ من عهد مبارك .

والأغلبية الصامتة سيظلون صامتين حتي يكتووا بغلاء الأسعار أو صعوبة المعيشة أو تدهور الحالة الأمنية للبلاد هذه الأشياء إن أثرت فيهم بشكل مباشر ولفترة من الزمن سيخرجون إلي الشارع ولن يستطيع

أي تيار أو قوي الوقوف أمامهم وهذا ما حدث أيام مبارك ووصل الناس لهذه الدرجة في ٢٥ يناير وللعلم هذا لا يزال يحدث حتي الآن والناس تعاني من مشاكل عديدة علي سبيل المثال عدم توافر المواصلات والفراغ الأمني وإن استمر ذلك طويلاً سيسخط الشعب علي المجلس العسكري وسينزلون إلي الشارع ضده وضد من معه سواء الإخوان أو السلفيين ويجب أن يراجع المجلس هذه الأمور حتي لا تحدث ثورة أخري .
من خلال الاطلاع على افكار الكثير من المفكرين والكتاب المتخصصين نخلص إلى ما يلى

- عدم رغبة المجلس العسكرى فى تولى السلطة والدليل رفض المشير طنطاوى تولى منصب نائب رئيس الجمهورية قبل أن يعرض على عمر سليمان٠

-كما أن طول الفترة الإنتقالية ليس بافتعال المجلس ولكن للظروف التى تمر بها البلاد من اعتصامات واحتجاجات فئوية وطائفيه تجعل الحكيم منهم حيران٠

-هناك ٣ حالات فقط ستدفع المجلس العسكري لعدم تسليم السلطة للمدنيين في التوقيت المحدد وهي -الانفلات الأمني -عدم اتفاق الأحزاب التي تحاول فرض سطوتها بالصوت العالي وازدياد الفرقة، وهو ما

يؤدي أيضا إلي انفلات أمني وتلك الأحزاب والائتلافات لن تجد لها مكاناً بعد الانتخابات التشريعية-الحالة الثالثة هي وجود رغبة شعبية جارفة لبقاء المجلس في السلطة، ولو حدث أي من الثلاثة سيكون هناك قبول شعبي ولن تحدث مظاهرات أو اعتصامات لأن الأغلبية الصامتة تثق في المجلس العسكري وتتمني رئيسا له صلة بالمجلس أو ينال ثقته، وأطالب الأحزاب بالكف عن استخدام لغة الصوت العالي والخضوع للسلطة العليا والامتثال للقرار في حال حدوثه، فهناك مجموعة من الفاشلين يروجون لكلمة حكم العسكريين في محاولات رديئة لمهاجمة المجلس العسكري.

التيارات الفكرية

الباب السادس

لماذا نرفض٠٠٠؟

لماذا نرفض العلمانية ؟

أصبحت الدعوة إلى أن يكون الإسلام أساس الحكم ، جريمة في أكثر دول العالم الإسلامي تحاكم عليها قوانين تلك البلاد بالإعدام بتهمة تغيير شكل النظام ومما ساعد على استقرار تلك الأوضاع غياب الكثير من حقائق الإسلام وبديهياته، ومن أظهرها أن وجوب الحكم بما أنزل الله عقيدة لا يكون المسلم مسلماً إذا تخلى عنها، وأن التشريع بغير ما أنزل الله ، والرضى بشرع غير شرع الله هو شرك مخرج من الملة .

حاول أعداء الإسلام القضاء على الإسلام عن طريق نشر الإلحاد وفشلوا وحاولوا صرف الناس عن الإسلام عن طريق الشيوعية وفشلوا وأحس الأعداء اليأس من هذا الدين ولكنهم، بعد التفكر والتدبير، لجأوا إلى طريقة أخبث لجأوا إلى إقامة أنظمة وأوضاع تتزيا بزي الإسلام ، وتتمسح في العقيدة ، ولا تنكر الدين جملة ، بل تعلن إيمانها به إيماناً نظرياً واحترامها له كعقيدة في الحنايا ، وشعائر تؤدى في المساجد أما ما وراء ذلك من شئون الحياة فمرده - بزعمهم - إلى إرادة الأمة الحرة الطليقة التي لا تقبل سلطاناً عليها من أحد!!! والعلمانية دولة لا تقبل الدين إلا إذا كان علاقة خاصة بين الإنسان (١)

---

١) عن مقال لمحمد محمد بدرى - بتصرف

وخالقه ، بحيث لا يكون لهذه العلاقة أي تأثير في أقواله وأفعاله وشئون حياته وفي مسلسل نبذ الشريعة الإسلامية ، وفصل الدين عن الحياة في دار الإسلام ، كانت الحلقة الأخيرة هي النص في دساتير الدول في العالم الإسلامي على تقرير حق التشريع المطلق للأمة من دون الله ، ونصت بعض الدساتير على اعتبار رئيس الدولة جزءاً أصيلاً من السلطة التشريعية واكتفى البعض الآخر بالنص على الحقوق التي يمارسها رئيس الدولة في مجال التشريع وهي حق الاقتراح ، وحق الاعتراض أو التصديق فالأنظمة العلمانية تقر بالسيادة المطلقة للأمة، وتنص في دساتيرها على أن القانون هو التعبير عن إرادتها المطلقة فالأمة - بزعمهم - هي التي تقرر الشرائع التي تحكم بها، وحقها في ذلك بلا حدود!!

ولا شك في أن هذا في حقيقته هو الإقرار بحق التشريع المطلق للأمة لا ينازعها فيه منازع ولا يشاركها فيه شريك فما تحله هو الحلال وإن اجتمعت على حرمته كافة الشرائع السماوية، وما تحرمه هو الحرام وإن اتفق على حله كل دين جاء من عند الله ذلك أن الأمة في الأنظمة العلمانية هي مصدر التشريع ، وما يصدر عنها هو القانون والقانون ليس بنصيحة ولكنه أمر، وهو ليس أمراً من أي أحد، ولكنه أمر صادر ممن يدان له بالطاعة ، وموجه إلى من تجب عليه تلك الطاعة وإذا كان سلطان الأمة يتجسد في السلطة التشريعية ، والتنفيذية ،

والقضائية فإنه لا يوجد قانون بالمعنى الصحيح إلا إذا صدر عن السلطة التشريعية في الحدود التي رسمها له الدستور ، وكلتا السلطتين التشريعية والقضائية بهذا الاعتبار مشتركتان في الخضوع لسيد الكل ألا وهو الدستور الذي يجب أن يحني الجميع أمامه رؤوسهم صاغرين.

وهناك شبهة قد يشوش بها العلمانيون ، وهي أن بعض الدساتير العلمانية تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مثل دستور مصر الذي جاء في مادته الثانية أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ونحن نقول في الرد على هذه الشبهة إننا لا نحكم إلا بما نعلم ، ولا نجزم إلا بما نرى المحاكم الوضعية تمارسه صباح مساء، فهذه المحاكم لا تزال ملزمة قانوناً بتطبيق القوانين الوضعية، ولا يزال القضاة في هذه المحاكم غير قادرين بأي حال من الأحوال على تطبيق الشريعة الإسلامية .

ففي قضية اغتيال السادات أسس الدفاع عمله على الدفع بعدم الدستورية لأن نصوص القوانين مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تعتبر المصدر الرئيسي للتشريع وفقاً لأحكام المادة الثانية من الدستور الصادر عام ١٩٧١ ، والمعدلة عام ١٩٨٠ فماذا قالت المحاكمة في ردها على ذلك ؟

جاء في رد المحاكمة : .. رداً على هذا الدفع ، فإن المحكمة تشير بادئ ذي بدء إلى ما هو مستقر من أن قواعد التفسير للنصوص تأبى تأويل

النص أو تحميله أكثر مما يحتمل إذا كـان واضـحـاً لغوياً فعبارة المصدر الرئيسي للتشريع لا تمنع لغوياً وجود مصادر أخرى للتشريع ، وهو نفس مفاد النص قبل تعديله إن المحكمة تؤكد أن العبارة شركية ، وأنها تنص على وجود مصادر أخرى غير الشريعة الإسلامية وقد حدث بالفعل أن حكم قاضٍ بالجلد في جريمة سكر، متأولاً هذه المادة من الدستور فماذا كانت النتيجة ؟ لقد أبطل حكمه ، وأقصي عن القضاء وكان مما ذكره رئيس محكمة الاستئناف في أسباب بطلان هذا الحكم ما يلي

١- إن من قضى بذلك فقد حنث في يمينه القضائي الذي أقسم فيه على الحكم بالعدل واحترام القوانين، والعدل كما يقول رئيس محكمة الاستئناف يعني أن يقضي القاضي في الواقع المعروض بالعقوبة الملائمة في حدود القانون المطبق ثم يضيف قائلاً فقضاء المحكمة بقانون آخر غير القوانين المطبقة في ذلك حنث باليمين ، فما بالك بمن طبق أو يخترع قانوناً يعلم أنه غير معمول به!!

٢-وجنائياً لا يجوز، ولا يقبل من القاضي أن يجرم فعلاً لا ينص القانون على اعتباره جريمة، ولا يجوز له ولا يقبل منه أن يقضي بعقوبة لم ينص القانون عليها .

٣- إن مصدر هذا القانون لم يعرف شيئاً عن علم العقاب ، فقد شدد المشرّع الوضعي في العقوبة وجعلها ستة أشهر حماية للمجتمع، وهذا أحفظ من مجرد الجلد ثمانين جلدة أنظر إن هذه العلمانية ترى أن

التشريع الوضعي أحفظ لأمن المجتمع من الشريعة الإسلامية وأن القاضي الذي حكم بالجلد لم يعرف شيئاً عن علم العقاب وهكذا وكأن القوم يقولون إن الله - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -لا يعرف شيئاً من علم العقاب عندما أكتفى بمجرد الجلد على السكر سبحانك هذا بهتان عظيم (أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ومَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) الإسلام والعلمانية طريقان متباينان، ومنهجان متغايران طريقان لا يلتقيان ولا تقام بينهم قنطرة اتصال واختيار أحدهما هو رفض للآخر ومن اختار طريق الإسلام فلابد له من رفض العلمانية هذه بديهية من البديهيات التي يعد إدراكها - فيما نحسب - نقطة الانطلاق الصحيحة لتغيير واقع الأمة الإسلامية، ويعد غيابها السبب الأول لبقاء هذه الأمة ألعوبة في يد العلمانيين يجرُّونها إلى الهلاك بكل مهلكة من القول والعمل، ويزيدونها غياً كلما اتبعتهم في طريق الغيّ ولأن إدراك هذه البديهة على هذا القدر من الأهمية، فلا بد من التفصيل فنقول نحن نرفض العلمانية لأنها:

١ - تحِل ما حرّم الله: إن الأنظمة العلمانية تبيح الزنا برضا الطرفين، والمتشدد منها يشترط موافقة الزوج أو الزوجة والكثير منها يبيح اللواط للبالغين وكلها يبيح الخمر والخنزير فأما الزنا برضا الطرفين فنجد مثلاً أن قانون العقوبات في مصر والعراق يؤكد على أن الزنا إذا وقع برضا الطرفين وهما غير متزوجين وسنهما فوق الثامنة

عشرة فلا شيء عليهما، وإن كانا متزوجين فلا عقوبة عليهما ما لم يرفع أحد الزوجين دعوى ضد الزوج الخائن والأفعال التي يحرّمها قانون العلمانية في جرائم العرض، إنما يحرمها لكونها تشكل اعتداء على الحرية الجنسية فحسب، وليس باعتبارها أمراً يغضب الله ويحرّمه الدين، ولذلك فإن الدعوى الجنائية في جريمة الزنا مثلاً لا تتحرك إلا بناء على شكوى الزوج، وللزوج الحق في التنازل عن الشكوى بعد تقديمها، وبالتالي تنقضي الدعوى الجنائية، وتوقف إجراءات التحقيق بل للزوج حق وقف تنفيذ العقوبة !!

وأما الربا فهو عماد الاقتصاد العلماني، تؤسس عليه البنوك، وتقدم به القروض بل ويدخل الناس فيه كرهاً ومن شاء فليراجع المواد ٢٢٦ - ٢٣٣ من القانون المدني المصري، والتي تنص على الفوائد والقواعد المتعلقة بها، تلك المواد التي تحِل بها العلمانية ما حرّمه الله سبحانه بقوله عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ورسوله..)(١) وأما الخمر فإن النظم العلمانية تبيح شربها، وتفتح المحلات لبيعها والتجارة بها، وتجعلها مالاً متقوماً يحرم إهداره، بل تنشئ لإنتاج الخمور المصانع وتعطي على الاجتهاد في

---

١) البقرة:٢٧٨-٢٧٩

إنتاجها جوائز للإنتاج وهكـــذا فإن العلمانية تحل شرب الخمر وبيعها وعصرها فتحل ما حرم الله وتحرّم إهدارها والإنكار على شاربها فتحرم ما أحل الله .

فالعلمانية تحل ما حرّم الله، وتحرّم ما أحل الله وليس هذا في الزنا والربا والخمر فقط، أو في الحدود والتعزيرات فقط، أو في مادة أو أكثر من مواد القانون الوضعي العلماني بل إن قضية تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله هي قضية النظام العلماني بأكمله، وبجميع جوانبه المختلفة ولما كان تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله كفراً لمن فعله، ومَنَ قبله ؛ فلا بد لنا لنبقى مسلمين من رفض هذا الكفر ورفض العلمانية التي تقوم عليه.

٢ - كفر بَواح:

العلمانية كما قلنا هي قيام الحياة على غير الدين، أو فصل الدين عن الحياة، وهذا يعني بداهة الحكم بغير ما أنزل الله، وتحكيم غير شريعته سبحانه، وقبول الحكم والتشريع من غير الله ولذلك فإن العلمانية هجر لأحكام الله بلا استثناء، وإيثار أحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في الشريعة بل لقد بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على حكم الله وتفضيل أحكام القانون الوضعي على أحكام الله المنزلة وادعاء المحتجين لذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان وعلل وأسباب انقطعت فسقطت الأحكام كلها بانقضائها.

وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت القوانين والأحكام التي تعلو أغلب ديار الإسلام هي قوانين تخالف الإسلام مخالفة جوهرية في كثير من أصولها وفروعها، بل إن في بعضها ما ينقض الإسلام ويهدمه، حتى لو كان في بعضها ما لا يخالف الإسلام فإن من وضعها حين وضعها لم ينظر إلى موافقتها للإسلام أو مخالفتها، إنما نظر إلى موافقتها لقوانين أوروبا ولمبادئها وقواعدها وجعلها هي الأصل الذي يرجع إليه.

قال تعالى: (أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ)(١) يقول ابن كثير -رحمه الله- عند تفسير هذه الآية:ينكر تعالى على من خرج عن حكمه وعَدَلَ إلى ما سواه من الآراء والأهواء التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيز خان يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكِّم سواه في قليل ولا كثير.

أن هذا الوصف ينطبق على القانون الوضعي الذي يضعه العلمانيون الذين يشرعون للناس من دون الله ؟ إلا في وصف واحد، وهو أن

---

١) المائدة:٥٠

ـالشريعة الإسلامية كانت عند جنكيز خان مصدراً مهماً لقانونه ؛ بينما هي عند العلمانيين مصدراً احتياطياً من الدرجة الثالثة.

وإذ تبين هذا فإننا نقول بما قاله الشيخ محمد بن إبراهيم - مفتي الديار السعودية - رحمه الله إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي إن ما جد في حياة المسلمين من تنحية شريعة الله واستبدالها بالقوانين الوضعية البشرية القاصرة، ورمي شريعة الله بالرجعية والتخلف وعدم مواكبة التقدم الحضاري والعصر المتطور إن هذا في حقيقته ردة جديدة على حياة المسلمين وهذا ما قاله الشيخ عبد العزيز بن باز في معرض رده على القوميين حيث قال الوجه الرابع من الوجوه الدالة على بطلان الدعوة إلى القومية العربية أن يقال إن الدعوة إليها والتكتل حول رايتها يفضي بالمجتمع ولابد إلى رفض حكم القرآن، لأن القوميين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن فيوجب ذلك لزعماء القومية أن يتخذوا أحكاماً وضعية تخالف حكم القرآن حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام، وقد صرح الكثير منهم بذلك وهذا هو الفساد العظيم، والكفر المستبين والردة السافرة.

وكيف لا وهذه الأحكام الوضعية تحل ما حرم الله، وتحرم ما أحل الله، وتبيح انتهاك الأعراض وإفساد العقول، وتهلك الحرث والنسل حتى أصبحت المادة القانونية إذا زنت البكر برضاها فلا شيء عليها أحْفَظ

لأمن المجتمع عند هؤلاء العلمانيين من قول الله عز وجل: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّـهِ، إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ..) (١) وأصبحت تصاريح الخمارات والملاهي والبنوك الربوية أصلح للمجتمع - عند العلمانيين - من الأخذ بقول الله سبحانه وتعالى: (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (٢) وقوله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ورسوله..)(٣)

٣ - تفتقد للشرعية:

إن أكثر البلاد الإسلامية لا تحكم بشريعة الله ولكن يحكمها أناس يحملون أسماء إسلامية، ويستعرضون أنفسهم بين الحين والحين في صلاة أو عمرة أو حج، فتتوهم الجماهير أن لهم شرعية، وهم لا يحكمون بما أنزل الله فهل تكون للحاكم شرعية إذا أبطل شريعة الله كاملة، واستعاض عنها بالشرائع الجاهلية ؟ وهل يكون له على الرعية حق السمع والطاعة ؟

---

١)النور ٢ ٢)المائدة ٩٠ ٣) البقرة ٢٧٨ - ٢٧٩

بادئ ذي بدء نقول أنه من المتفق عليه بين العلماء أن الإمام ما دام قائماً بواجباته الملقاة على عاتقه، مالكاً القدرة على الاستمرار في تدبير شئون رعيته عادلاً بينهم، فإن له على الرعية حق السمع والطاعة ولكن هذا الحق في السمع والطاعة يكون في حدود طاعته هو لله ورسوله، فإن عطّل شرع الله، فقد خرج عن طاعة الله والرسول ولم تصبح له طاعة على الرعية قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)(١) وظاهر من البناء اللغوي للآية أن الطاعة لله مطلقة، وكذلك الطاعة للرسول ﷺ ولكن ليست كذلك الطاعة لأولي الأمر ولو أن الله تعالى قال أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم لوجبت طاعته مطلقاً كطاعة الله والرسول، ولكن الله -جل شأنه- لم يقل ذلك، وإنما عطف طاعة أولي الأمر على طاعة الله والرسول بدون تكرار الأمر (أطيعوا)، لتظل طاعتهم مقرونة دائماً بحدود ما أنزل الله فشرط الطاعة أن يكون ولي الأمر منكم أي من الذين امنوا، ولكي يكونوا كذلك فلابد أن

---

١) النساء ٥٨ - ٥٩

الرسول ﷺ وقد أكد رسول الله ﷺ هذا المعنى فقال اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله رواه البخاري. وقال ﷺ إن أمر عليكم عبد مجدع - أو قال أسود - يقودكم بكتاب الله، فاسمعوا وأطيعوا رواه مسلم.

فهذه الأحاديث واضحة الدلالة على أنه يشترط للسمع والطاعة أن يقود الإمام الرعية بكتاب الله، أما إذا لم يُحكّم فيهم شرع الله، فهذا لا سمع له ولا طاعة، وهذا يقتضي عزله، وهذا في صور الحكم بغير ما أنزل الله المفسقة، أما المكفرة فهي توجب عزله ولو بالمقاتلة فمن أجاز اتباع شريعة غير شريعة الإسلام وجب عزله، وانحلت بيعته، وحرمت طاعته، لأنه في هذه الحال يستحق وصف الكفر والكفر هو أعظم الأسباب الموجبة للعزل، وبه يخلع الإمام عن تدبير أمور المسلمين وقد انعقد إجماع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه إذا طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته.

وبناء على ذلك فإن وليّ الأمر الذي يتصرف في شريعة الله بالإبطال أو التعديل أو الاستبدال لا تكون له شرعية، لأنه فقد شرط توليته الذي يعطيه شرعية تولي الأمر وهو تطبيق شريعة الله، أي سياسة الدنيا بالدين.

إذن فالحكام الذين يسوسون الدنيا بغير الدين، ويقيمون منهاج الحكم على المبدأ العلماني - فصل الدين عن الدولة - هؤلاء الحكام ليس لهم

شرعية، ولا تجب على الرعية طاعتهم، بل الواجب على المسلم معاداتهم وعدم مناصرتهم بقول أو فعل هذا من ناحية شرعية الحاكم أما من ناحية شرعية الوضع، أو ما يمكن أن نطلق عليه شرعية النظام فنقول: يعتقد كثير من الناس أن الأوضاع القائمة في معظم أرجاء العالم الإسلامي هي أوضاع إسلامية، ولكنها ينقصها تكملة هي تحكيم شريعة الله وفي الحقيقة إن هذا الفهم غير صحيح، فتحكيم الشريعة ليس تكملة لأصل إسلامي موجود بالفعل، ولكنه تأسيس لذلك الأصل بمعنى أن الأوضاع لا تكون إسلامية إلا إذا قامت على شريعة الله، قال تعالى: (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً..)(١)

فأول صفات الدولة الإسلامية التي تجب طاعتها وتحرم معاداتها هو أن يكون الحكم الحقيقي فيها من حيث التشريع والتكوين لله وحده وأن لا يكون فيها قانون خاص أو عام يخالف الكتاب والسنة، وأن لا يصدر أي أمر إداري فيها يخالف التشريع الإلهي وأن لا ترتكز الدولة في قيامها على أساس إقليمي أو عرقي ذلك أن الدولة الإسلامية تقوم على الاجتماع على الإسلام والانتساب للشرع، بمعنى أنها ترجع إلى أصول الإسلام وليس إلى أصول الكفر مثل فصل الدين عن الدولة، أو نعرات القومية

---

١)النساء٦٥

فإذا قام نظام دولة على مبدأ إلغاء الشريعة الإسلاميـــة والإقرار بحق التشريع المطلق لبشر من دون الله، والتحاكم في الدماء والأموال والأعراض إلى غير ما أنزل الله، كان هذا النظام باطلاً، ولا تجب طاعته وهذا هو شأن العلمانية التي تقوم على مبدأ فصل الدين عن الدولة، ولذلك فأنظمة الحكم القائمة الآن في العالم الإسلامي، أنظمة علمانية مقتبسة من النظم الغربية القائمة على مبدأ فصـــــل الدين عن الدولة وهذا المبدأ يعتبر خروجاً صريحاً على مبدأ معلوم من الدين بالـضـرورة، وبالنصوص القطعية في الكتاب والسنة وإجماع العلماء كافة، وهو عموم رسالة الإســـلام لأمـــور الدين وشئون الحياة، وأن الإسلام منهاج حياة كامل ينظم سائر شئون المسلمين في دنياهم ونرفضها لأنها وافد غربي، وحلّ أوروبي لمشكلة أوروبية كما نرفضها لأنها تعني، ليس فقط الفصل بين الدين الإسلامي والواقع الذي يحيا فيه المسلمون، بل ولأنها أيضًا - وهذا مهم، تعني فصل حاضر أمتنا ومستقبلها عن تراثها الحضاري، وتحويلنا إلي هامش للحضارة الغربية،مما يفقدنا جوهر استقلالنا، وهو الاستقلال الحضاري نحن نرفض هذه العلمانية لكن رفضها يجب ألا يتخذ صورة رد الفعل الغاضب الذي يدفعنا للتمسك بكل قديم لمجرد أنه قديم إننا يجب أن نميز بين النصوص ومقاصد هذه النصوص (١)

---

١) عن مقال للدكتور محمد عمارة -بتصرف

نتائج العلمانية فى الغرب

حين تحرر الإنسان الغربي من سيطرة الكنيسة والإقطاع تحرر من سيطرة الخرافة والدجل والظلم، ورافق ذلك بزوغ فجر التقدم الصناعي والثورة العلمية، وحين أخذت الشعوب الغربية بالنهج العلماني الجديد في إطار المستجدات العلمية والفكرية والسياسية الجديدة طرأ على حياتها بعض المستجدات منها ما هو إيجابى جعلوه أحد أهم أسباب ربط التخلف بالتمسك بالدين وهو ما يقنعون به الحمقى ومنها ما هو سلبى وأغلب السلبيات كانت فى القيم والأخلاق وكانت النتائج هكذا :-

- التقدم العلمي الهائل إذ أن العقل الغربي الذي كان أسير الأساطير تاريخياً،والخرافة دينياً وعلمياً، تحرر من ذلك كله وانطلق يبحث ويجرب ويفكر ويتقصى ، فأبدع في هذا المجال بما لم تعرفه البشرية في تاريخها، وقدم الغرب للإنسانية من نتائج علمه ثورة صناعية هائلة غيرت وجه الأرض وطبيعة علاقة الإنسان بالبيئة المادية من حوله .
- الرخاء الاقتصادي الواسع الذي أصبحت تعيشه الشعوب الغربية ولم تحرمه شعوب العالم الأخرى إذ أن منجزات العلم وظفت في العديد من جوانبها لرفاهية الإنسان في ضرورياته من غذاء وكساء وعلاج وسكن وخدمات، بل تجاوز كثير من الشعوب توفير الضروريات إلى التوسع في الكماليات بصورة مميزة لم تعرف لها البشرية مثيلاً في الجملة وبصورة عامة.

- الاستقرار السياسي واستبعاد صور وأشكال العنف في التعبير عن الآراء والتوجهات السياسية ، وترسيخ آليات وأخلاقيات وقوانين وأعراف للحوار أو الصراع السياسي، وتوفير ضمانات للحريات السياسية في آلياته ووسائله وأساليبه- لا في فلسفته ومحتواه الفكري- أمن وسلام على الشعوب الغربية بعد عصور الدماء والتطاحن والثورات ، وأصبح مثالاً يحتذى من كافة شعوب الأرض ، ويسعى الجميع لاستيراده وتطبيقه باعتباره نهاية التاريخ ، وغاية التطور، وسقف الحضارة الذي لا يمكن تجاوزه.

- احترام حقوق الإنسان وحرياته وبالذات الإنسان الغربي، وبالمفهوم الغربي أيضا للحقوق والحريات، حيث أصبح زعيم أكبر وأقوى دولة في العالم يحقق معه ويحاكم كأي فرد مهما ضعف وتضاءل من شعبه، وبحيث أصبحت السيادة للقانون، ودور السلطة هو حماية القانون وتنفيذه وخدمة الأمة وحمايتها والنزول على رأيها ورغبتها، مع الأخذ في الاعتبار أن المفاهيم الغربية عن حقوق الإنسان والحريات ليست هي المفاهيم الصحيحة ، ولا الأولى والأجدى لحياة الإنسان ، بسبب منطلقاتها المادية الإلحادية الإباحية، لكنها بلا شك تحتوي على قدر لا بأس به من قيم العدل والمساواة والإنصاف بمعايير القوانين الوضعية

- انتشار الإلحاد بجميع صوره وأشكاله في حياة الغربيين نتيجة لهزيمة الكنيسة والدين في مواجهة العلمانية ، مما أدى لتحييد الدين عن شئون

الحياة العامة، واقتصاره على الجانب الفردي الاختياري في حياة الإنسان ولأول مرة في تاريخ البشرية تقوم دول وأنظمة ومعسكرات عالمية تتبنى الإلحاد في أشد صوره غلوًا وتطرفاً ومادية ، وتصادم فطرة الإنسان ، وتصادر ضرورات العقل في الإيمان ومستلزماته تحت شعار تقديس العقل ، وإنما هو تسفيه العقل والعياذ بالله والسيطرة الغربية على شعوب العالم الأخرى ، واستعمارها، واستعبادها، واستغلال خيراتها ،والتنافس بين الدول الغربية في ذلك مما تسبب في قيام حربين عالميتين ذهب ضحيتها عشرات الملايين من البشر ، وما زال التهديد قائماً بحرب ثالثة قد تكون سببا في دمار الأرض والقضاء على الحضارة البشرية ومنجزاتها عبر التاريخ، فالغرب نتيجة للثورة العلمية والقوة الاقتصادية والكشوف الجغرافية وتراجع المد الإسلامي في الأندلس وغيرها ، أخذت أساطيله تمخر عباب البحار والمحيطات، وتتسابق للاستيلاء على الممالك والأقاليم، وتقاسمت العالم ، ونهبت ثرواته، واستغلت شعوبه، وصادرت عقائده، وتجاهلت خصائص كل أمة وقيمها وثقافتها، وقامت حروب التحرر المقاومة للاستعمار، وسالت دماء الشعوب أنهاراً، وتم في النهاية جلاء القوى العسكرية الاستعمارية من أغلب بقاع العالم، ولكن بعد أن فرض الغرب رؤيته وأفكاره وأيديولوجيته، وربى على ذلك النخب الفكرية والسياسية في شعوب ما سمي بالعالم الثالث، وسلّمها زمام الأمر من بعده، فواصلت حمل راية العلمانية، وتطرفت في تطبيقها

بالحديد والنار يث.

- العجز عن حل المعضلة الإنسانية التاريخية في غرس اليقين والطمأنينة في نفس الإنسان، والإجابة على تساؤلاته الكبرى المصيرية الملازمة له عبر تاريخه عن حقيقة وجوده وبيان ماهيته ورسالته ودوره ووظيفته وإلى أين مآله ومصيره ونهايته هذا الأمر الذي كان محور اهتمام المذاهب والفلسفات والمبادئ والنظريات ، وموضوع الملل والنحل والرسالات السماوية وهو ما بشرت العلمانية في بداياتها بأنها بالعلم ستصل فيه إلى الإجابات الشافية الكافية وأنه لا مشكلة للإنسان بعد اليوم ولكن ها نحن بعد أن عاشت الحضارة الغربية قرابة ثلاثة قرون في ظل العلمانية نرى الإنسان الغربي يعيش مأزقا نفسيا روحياً فكرياً وجودياً أشد عمقاً وتأزماً من مأزقه حين بشرت العلمانية بحل معضلته ، على الرغم من التقدم المادي والرفاهية المادية التي يعيشها هذه الأيام وصدق القائل سبحانه (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا)(١)

---

١) كتاب : العلمانية ..التاريخ والفكرة - د . عوض بن محمد القرني

خطر العلمانية على الإسلام

العلمانية خطر على الإسلام لأنها تعني في جانبها السياسي بالذات اللادين في الحكم، وقد راج التعبير عنها في مختلف المصنفات الإسلامية بأنّها فصل الدين عن الدولة وهذا المدلول قاصر لا تتجسد فيه حقيقة العلمانية من حيث شمولها للأفراد والسلوك الذي لا ارتباط له بالدولة، لذلك يمكن التعبير عن مدلول آخر أكثر مطابقة لحقيقة العلمانية بأنّه إقامة الحياة على غير الدين، وبغضّ النّظر عن كون العلمانية في عقيدتها وفلسفتها التي ولدت في كنف الحضارة الغربية متأثرة بالنصرانية وممّا تنادي النصرانية به إعطاء قيصر سلطة الدولة، ولله سلطة الكنيسة، ومنه يتجلّى مبدأ فصل الدين عن الدولة وينسب ذلك إلى المسيح عيسى عليه السلام من قوله: أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله وهذا ما تتفق فيه النصرانية مع العلمانية، بينما الدين والحكم في الإسلام تشكّل في مهده لله خالصًا لا يستجيب للفصل بين الدين والدولة، ولا بين الدين والمجتمع لاختلاف طبيعة الإسلام كَدِين ونظام مجتمع عن النصرانية في أصلها، وهي مجموعة وصايا، وبالنسبة لها كتطبيق في المجتمعات الرومانية التي كان الدين فيها لله،والحكم لقيصرأو الاشتراكية فإنّ العلمانية اللادينية مذهب دنيوي يرمي إلى عزل الدين عن التأثير في الحياة الدنيا، ويدعو إلى إقامة الحياة على أساس ماديّ في مختلف

نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية وغيرها، وعلى أرضية العلم الدنيوي المطلق، وتحت سلطان العقل والتجريب، مع مراعاة المصلحة بتطبيق مبدأ المنفعة على كلّ ميادين الحياة اعتماداً على مبدأ ميكيافيللي الغاية تبرّر الوسيلة في الحكم والسياسة والأخلاق، بعيدًا عن أوامر الدين ونواهيه التي تبقى مرهونة في ضمير الفرد لا يتعدّى بها العلاقة الخاصة بينه وبين ربّه، ولا يرخّص له بالتّعبير عن نفسه إلاّ في الشعائر الدينية أو المراسم المتعلّقة بالأعراس والولائم والمآتم ونحوها.

هذا، ولم يصب كبد الحقيقة من قسَّم العلمانية إلى ملحدة تنكر وجود الخالق أصلاً ولا تعترف بشيء من الدين كليّة، وإلى علمانية غير ملحدة وهي التي تؤمن بوجود الخالق إيمانًا نظريًّا وتنكر وجود علاقة بين الله تعالى وحياة الإنسان وتنادي بعزل الدين عن الدنيا والحياة، وتنكر شرع الله صراحة أو ضمنًا، لأنّ حقيقة العلمانية في جميع أشكالها وصورها ملحدة، ذلك لأنَّ الإلحاد هو الميل والعدول عن دين الله وشرعه، ويعمّ ذلك كلّ ميل وحيْدة عن الدين، ويدخل في ذلك دخولاً أوليًّا الكفر بالله والشرك به في الحرم، وفعل شيء ممَّا حرّمه الله وترك شيء ممَّا أوجبه.

إنّ دعوة العلمانية تمثّل خطرًا عظيمًا على دين الإسلام والمسلمين، وغالبية المسلمين يجهلون حقيقتها لتستّرها بأقنعة مختلفة كالوطنية والاشتراكية والقومية وغيرها كما تختفي وراء النظريات الهدَّامة كالفرويدية والداروينية التطوّرية وغيرها ويتعلّق مناصروها بأدلّة علميّة زعموها ثابتة وما هي إلاّ شبه ضعيفة يردّها العقل والواقع (كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) وخاصّة تلك التي تظهر بمظهر المؤيّد للدين تضليلاً وتلبيسًا على عوام المسلمين، فلا تمنع الحجّ والصلاة في المساجد، وتساعد على بنائها، وتشارك في المواسم والأعياد، وتمنح الجوائز وتعطي الهدايا للأئمة وحفاظ القرآن، ولا تبدي في ذلك محاربة للدين ولا عداءًا له مع محاولة جادّة لحصر الدين في المساجد وعزله عن ميادين الحياة، فمِن مظاهر العلمانية ومجالاتها التي أبعد الدين عنها:

- السياسة والحكم وتطبيق العلمانية فيهما جليّ لا يخفى على مبصر.
- التعليم ومناهجه وتطبيق العلمانية فيه لا ينكره عاقل.
- الاقتصاد والأنظمة المالية وتطبيق العلمانية فيهما ظاهر للمعاين.
- القوانين المدنية والاجتماع والأخلاق، وتطبيق العلمانية فيها لا يدع مجالاً للريبة والشكّ، فالعلمانية تجعل القيم الروحية قيما سلبية وتفتح المجال لانتشار الإلحاد والاغتراب والإباحية والفوضى الأخلاقية، وتدعو إلى تحرير المرأة تماشيًا مع الأسلوب الغربي الذي لا يُدين العلاقات المحرّمة بين الجنسين، الأمر الذي ساعد على فتح الأبواب على

مصراعيها للممارسات البذيئة التي أفضت إلى هدم كيان الأسرة وتشتيت شملها وهذا النّمط والأسلوب تربّي فيه الأجيال تربية لا دينية في مجتمع يغيب فيه الوازع الديني وينعدم فيه صوت الضمير الحيّ ويحلّ محلّها هيجان الغرائز الدنيوية كالمنفعة والطمع والتنازع على البقاء وغيرها من المطالب المادّية دون اعتبار للقيم الروحية.

تلك هي العلمانية التي انتشرت في العالم الإسلامي والعربي بتأثير الاستعمار وبحملات التنصير والتبشير وبغفلة المغرورين من بني جلدتنا رفعوا شعارها، ونفذوا مخططات واضعيها ومؤيّديها الذين لبَّسوا على العوام شبهات ودعاوى غاية في الضلال قامت عليها دعوتهم متمثلة في :

•الطعن في القرآن الكريم والتشكيك في النبوّة .

• الزعم بجمود الشريعة وعدم تلاؤمها مع الحضارة، وأنّ أوربا لم تتقدّم حتى تركت الدين.

• دعوى قعود الإسلام عن ملاحقة تطور الحياة ، ويدعو إلى الكبت واضطهاد حرية الفكر.

• الزعم بأنّ الدين الإسلامي قد استنفذ أغراضه، ولم يبق سوى مجموعة من طقوس وشعائر روحية.

• دعوى تخلّف اللغة العربية عن مسايرة العلم والتطوّر، وعجزها عن الالتحاق بالرّكب الحضاري والملاحظ أنّ العربية وإن كانت هي اللغة الرسمية في البلدان العربية إلاّ أنّها همّشت في معظم المؤسسات الإدارية والجامعية والميادين الطبيّة في البلدان المغربية خاصّة، وحلّت اللغة

الفرنسية محلّها فأصبحت لغة تخاطب واتصال فعلية ، وتقهقرت اللغة العربية تدريجيًّا بحسب المخطّطات المدروسة لعلمهم بأنها لغة القرآن ومفتاح العلوم الشرعية.

• الزعم بأنّ الشريعة مطبقة فعلاً في السياسة والحكم وسائر الميادين، لأنّ الفقه الإسلامي يستقي أحكامه من القانون الروماني.

• دعوى قسوة الشريعة في العقوبات الشرعية من قصاص وقطع ورجم وجلد واختيار عقوبات أنسب، وذلك باقتباس الأنظمة والمناهج اللادينية من الغرب ومحاكاته فيها لكونها أكثر رحمة وأشد رأفة.

فهذه مجمل الدعاوى التي تعلق بها أهل العلمانية وتعمل على تعطيل شرع الله تعالى بمختلف وسائلها من شخصيات ومجلات وصحافة وأجهزة أخرى، وفصل دينه الحنيف عن حياة المجتمع برمته وحصره في أضيق الحدود والمجالات، وذلك تبعا للغرب في توجهاته وممارساته التي تهدف إلى نقض عرى الإسلام والتحلل من التزاماته وقيمه، ومسخ هوية المسلمين، وقطع صلتهم بدينهم، والذهاب بولائهم للدين وانتمائهم لأمتهم من خلال موالاة الغرب الحاقد.

إنّ الإسلام دين ودولة ينفي هذا الازدواج في إقامة حاجز منيع بين عالم المادة وعالم الروح نفيًا قطعيًا ويعدها ردة، كما لا يقبل لطهارته وصفائه وسلامة عقيدته وأخلاقه انتشار أمراض المجتمع الغربي من الإلحاد، ونشر الإباحية المطلقة، والفوضى الأخلاقية وسائر الرذائل والنجاسات العقدية والأخلاقية التي تعود بالهدم على عقيدة التوحيد،

والتحطيم لكيان الأسرة والمجتمع.

إنّ الإسلام يأمر المسلم أن يكون كلّه لله في كلّ ميادين الحياة أعماله وأقواله وتصرفاته ومحياه ومماته كلّها لله سبحانه وتعالى (قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) (١)

إن من عادة المنافقين والزنادقة من المنتسبين لهذا الدين عدم الإنكار الصريح والواضح وعدم إظهار العداء السافر للإسلام وهم بهذا الأسلوب وتحت هذه العباءة يستطيعون - أو هكذا يظنون- تحقيق أهدافهم الخبيثة وتقديم خدماتهم لأصدقائهم من اليهود والنصارى الذين يتآمرون للقضاء على الأمة الإسلامية وهم يسعون لذلك بسلاح التلبيس والتمويه للالتفاف حول المسلمين لحين المعركة الفاصلة حين يفاجئوا المسلمين على حين غرة. هم حريصون غاية الحرص في عدم إيقاظ الوعي الإسلامي قبل الموعد المرتقب وقد يكون هناك مسلمون طيبون لا تدرك عقولهم مثل هذه الأمور الملتوية والحيل المعقدة، فإلى هؤلاء وأمثالهم نهدي الخبر التالي:لقد نشرت الصحيفة اليهودية يدعوت أحرونوت في ١٩٧٨/٠٣/١٨ م مقالاً حللت فيه الهجوم اليهودي على جنوب لبنان

---

١) عن مقال لأبى عبد المعز محمّد علي فركوس - بتصرف

وانتقدت إجراء التلفزيون اليهودي مقابلات مع العميل النصراني الخائن سعد حداد وإبراز معالم البهجة التي عمت القرى المارونية النصرانية إزاء احتلال الجيش اليهودي لجزء كبير من جنوب لبنان، وفيما يلي قطوف من هذا التحليل لعل فيها عبرة لهؤلاء المخدوعين والنيام قالت الصحيفة اليهودية إن على وسائل إعلامنا ألا تنسى حقيقة هامة هي جزء من استراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب، هي أننا قد نجحنا بجهودنا وجهود أصدقائنا في إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب، طوال ثلاثين عاماً، ويجب أن يبقى الإسلام بعيداً عن المعركة إلى الأبد، ولهذا يجب أن لا نغفل لحظة واحدة عن تنفيذ خطتنا في منع استيقاظ الروح الإسلامية بأي شكل، وبأي أسلوب ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش لإخماد أية بادرة ليقظة الروح الإسلامية في المنطقة المحيطة بنا.

واختتمت الصحيفة تحليلها قائلة: ولكن تلفزيوننا الإسرائيلي وقع في خطأ أرعن، كاد ينسف كل خططنا، فقد تسبب هذا التصرف في إيقاظ الروح الإسلامية ولو على نطاق ضيق، ونخشى أن تستغل الجماعات الإسلامية هذه الفرصة لتحريك المشاعر ضدنا، وإذا نجحت في ذلك، وإذا فشلنا - في المقابل- في إقناع (أصدقائنا) بتوجيه ضربة قاضية إليها في

الوقت المناسب، فإن على إسرائيل أن تواجه حين ذلك عدواً حقيقياً (لا وهمياً)، وهو عدو حرصنا أن يبقى بعيداً عن المعركة.

وستجد إسرائيل نفسها في وضع حرج إذا نجح المتعصبون، أولئك الذين يعتقدون أن أحدهم يدخل الجنة إذا قتل يهودياً، أو إذا قتله يهودي.

لماذا نرفض الصوفية

للصوفية شطحات تأباها الفطر السوية ويرفضها المسلم المعتدل كما ابتدعوا وادخلوا فى دين الله ما ليس منه لذلك ولما يلى نرفض أن يتولى أحدهم الحكم فى مصر :-

١- قال تعالى (ولن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم) ولكون سكرتير السفارة الأمريكية يعقد اجتماعا مع ١٦ من مشايخ الصوفية فى مصر ويقوم بدعوتهم إلى أمريكا واستضافتهم لنشر الاسلام الصوفى ان فى هذا رضا تام غربى كفرى عن الاسلام الصوفى وهذا بمطايقته بنص الآية مرفوض بالنسبة لنا

٢- ليس لهم دور ولا خبرات فى المجال السياسى

٣-ليس لديهم رؤية واضحة تجاه قضايا مصر المعاصرة من تعليم وصحة واقتصاد ومعالجة قضايا الفقر وخلافه

٤- غير أمناء على أنفسهم بما يدخلونه فى دين الله من الأعمال الشركية فكيف نأمنهم على مستقبل بلادنا وعلى ديننا

٥-ما علاقتهم بالدين وأين غيرتهم عليه وأنت تجدهم والصلاة مقامة فى المساجد يتمايلون ويرقصون ويصفقون ومقيمين على كلمة الله المجردة ويكفيك ان تتواجد مرة أثناء إقامة الصلاة فى مسجد السيدة زينب لتعلم قدر تهاونهم فى أمور دينهم

٦- أى هدى لهم وهم يتوارثون العبادة فى رأيهم على طريقة القطب فان كان هدى القطب أهدى من هدى محمد فى رأيهم فقد ألزموا أنفسهم بالكفر لادعائهم أن أحداً أهدى من النبى ﷺوان كان هدى محمد فى رأيهم أهدى من هدى قطبهم فقد ألزموا أنفسهم بالخطأ بتركهم الأصوب والأصح واتباعهم الهوى

٧- علاقتهم الغير عادية بالشيعة فهم يستخدمون ألفاظهم ذات الأصول السريانية فى أورادهم وهذا ما يفعله الشيعة

٨- سلك بعضهم طريق تحضير الأرواح معتقداً بأن ذلك من التصوف، كما سلك آخرون طريق الشعوذة والدجل، وقد اهتموا ببناء الأضرحة وقبور الأولياء ،وإنارتها وزيارتها والتمسُّح بها، وكل ذلك من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان.

٩- يقول بعضهم بارتفاع التكاليف وإسقاطها عن الولي ، أي أن العبادة تصير لا لزوم لها بالنسبة له، لأنه وصل إلى مقام لا يحتاج معه إلى القيام بذلك .

١٠-بعضهم يقول الأعمال بالجوارح لا وزن لها وإنما النظر إلى القلوب، وقلوبنا والهة بحب الله وواصلة إلى معرفة الله، وإنما نخوض في الدنيا بأيدينا، وقلوبنا عاكفة في الحضرة الربوبية، فنحن مع الشهوات بالظواهر لا بالقلوب.

١١- ومن تجاوزات بعض المنتسبين إلى الصوفية في الوقت الحاضر:

الغلو في الرسول - الحلول والاتحاد - وحدة الوجود- الغلو في الأولياء- الادعاءات الكثيرة الكاذبة، كادعائهم عدم انقطاع الوحي وما لهم من المميزات في الدنيا والآخرة- ادعاؤهم الانشغال بذكر الله عن التعاون لتحكيم شرع الله والجهاد في سبيله

١٢- كثيراً ما يتساهل بعض المحسوبين على التصوف في التزام أحكام الشرع.

١٣- طاعة المشايخ والخضوع لهم، والاعتراف بذنوبهم بين أيديهم، والتمسح بأضرحتهم بعد مماتهم.

١٤- تجاوزات كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان، في هيئة ما يسمونه الذكر، وهو هزّ البدن والتمايل يميناً وشمالاً، وذكر كلمة الله في كل مرة مجرَّدة، والادعاء بأن المشايخ مكشوفٌ عن بصيرتهم، ويتوسلون بهم لقضاء حوائجهم، ودعاؤهم بمقامهم عند الله في حياتهم وبعد مماتهم.

لماذا نرفض حركة ٦ ابريل

عندما ترى فجأة في مصر وعلى غير العادة حركات شبابية ومكاتب حقوقية تنمو وترتفع بلا جذور وتدفع البلاد لمزيد من التفكك والصدام مع جهة تحمي مصر وهي القوات المسلحة المصرية، بل وتحث تلك الحركات الناس على التصادم معها وتنحيتها جانباً، بعصا حقوق الإنسان والحرية، ثم تكتشف بعد ذلك أن هناك وثائق أمريكية تؤكد على أن هذه الحركات ممولة بالكامل من الإدارة الأمريكية، فإن الأمر في هذه الحالة يحتاج لوقفة جادة وحركة ٦ ابريل من هذه الحركات وتتعرض لكثير من الإتهامات جميعها يتفق على التخوين والعمالة والتدريب في صربيا والتمويل من منظمات خارجيه مثل فريدوم هاوس وتحظى بحماية من أمن الدولة والجدير بالذكر إن المطرب الشعبي الراحل حسن الأسمر قد تقدم بدعوه قضائيه ضد الحركة ومعه أهل العباسية وكانت هناك محاولات لتحليل محتوى وثائق ويكيليكس المتعلقة بحالة مصر ، وكان من بين هذه الوثائق ما يؤكد الارتباط بين حركة ٦ أبريل المثيرة للجدل والإدارة الأمريكية.

الوثيقة الأولى حملت رقم ٠٠٢٤٧٣ و هي برقية من السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى الإدارة الأمريكية في واشنطن، تشير إلى أن عدداً من الشباب المصري المزمع أن يقوموا بأنشطة سياسية في مصر تم دفعهم إلى اسطنبول وتركيا لحضور ورشة عمل بمقر متحف الشرقيين حول

آليات التحول الديمقراطي في مصر و قواعد العمل السياسي،و تذكر البرقية المرسلة من السفيرة الأمريكية بالقاهرة آن باترسون إلى جون كيري عضو الكونجرس الأمريكي أن الأمور تسير علي ما يرام والغريب أن هذا ما حدث بالفعل فقد أرسلت منظمة أنا ليندا بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية نحو ٢٧ شاب غالى ما أشارت إليه الوثيقة الأمريكية، و جدول الرحلة معلن في المركز السويدي، ويستطيع أي فرد أن يطلع عليه.

وفي وثيقة أخرى تحمل رقم ٠٠٢٢٧٩ بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩ وتحمل شعار سرى للغاية حيث تشير الوثيقة إلى أن السفيرة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبي، أكدت أن أعضاء بحركة ٦ إبريل سافروا إلى الولايات المتحدة سرا وأعلنوا خلال مقابلتهم للإدارة الأمريكية تأييدهم للبرادعي مرشحاً للرئاسة في مصر.

وحسبما كشفت الوثيقة التي حملت رقم ٠٢٢٧٩ أن أعضاء حركة ٦ إبريل الذين قابلوا سكوبي في القاهرة ذكر منهم الناشط الرئيس في حركة ٦ ابريل، حيث أكدوا أن البرادعي يحظى باحترام معظم التيارات المصرية السياسية .

ووثيقة ثالثة في هذا السياق عبارة عن برقية من السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى الكونجرس الأمريكي باسم أنتوني وينر تفيد أن ما تم اتفق عليه مع الناشط الرئيس في حركة ٦ أبريل يسير وفق ما تم إعداده سلفاً.

وتتحدث عن نجاح كافة التظاهرات التي تم الإعداد لها من قبل الإدارة الأمريكية مع ممثلين من حركة ٦ ابريل.

وتكشف الوثيقة أن ٦٠٠ منظمة مصرية تلقت منحاً مالية من الولايات المتحدة لدعم منظمات المجتمع المدني في مصر بلغت نحو ٤٠ مليون دولار منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن .

وفي برقية دبلوماسية سرية، تم إرسالها في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨، كشفت مارجريت سكوبي، السفيرة الأمريكية بالقاهرة، بأن هناك تنظيماً سرياً بين الإدارة الأمريكية و جماعات من المعارضة المصرية قد وضع خططاً سرية من أجل تغيير النظام بحسب ما تم الاتفاق عليه مسبقا وكانت المذكرة التي أرسلتها السفيرة سكوبي إلى وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن قد وضعت تحت بند سرى للغاية ووضعت تحت عنوان زيارة ناشط ٦ أبريل إلى الولايات المتحدة و تغيير النظام في مصر وقالت المذكرة أن الناشط زعم أن قوى معارضة عديدة اتفقت على دعم خطة للتحول إلى الديمقراطية في مصر ونريد دعم للقوى السياسية المعارضة ووثائق أخرى (أهمها الوثيقة التي حملت رقم ٠٠٩٩٧٦٢) توضح أن هذا الناشط كان على صلة بدبلوماسيين أمريكيين وأنه تلقى دعماً فائقاً لحملته المنادية بالديمقراطية من قبل مسئولين بواشنطن و قد ساعدت السفارة الأمريكية ناشط حركة ٦ أبريل على حضور قمة للشباب الناشطين انعقدت في نيويورك ، والتي قد قامت بتنظيمها وزارة

الخارجية الأمريكية.

كما تكشف الوثيقة أن مسئولين بالسفارة الأمريكية كانوا على اتصال منتظم بناشط حركة ٦ أبريل على مدار العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ معتبرة إياه واحداً من أكثر مصادر المعلومات الموثقة لدى أمريكا

وعلى الصعيد العربى تقدمت السفارة السعودية بالقاهرة، ببلاغ للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ضد محمد عادل أحد أعضاء حركة شباب ٦ إبريل، للتحقيق في الاتهامات الصريحة لحكومة المملكة العربية السعودية بالوقوف وراء تمويل جماعات التخريب التى تعمل ضد الثورة فى مصر ووصف البلاغ هذه الاتهامات بالعارية تماماً من الصحة شكلاً ومضموناً، معتبرا أنها سب وقذف فى حق حكومة المملكة العربية السعودية، كما أنها تسئ إساءة بالغة للعلاقات بين الشعبين، فى ظل هذه المرحلة الدقيقة والحرجة التى تمر بها مصر والثورة.

وقالت السفارة في بيانها: نظراً لأن هذه الادعاءات الكاذبة صدرت على قناة المحور على الهواء مباشرة، وبذلك تكون توافرت فيها صفة العلانية، سنتقدم بالبلاغ وكان محمد عادل االقيادي في ٦ أبريل قد اتهم السعودية من خلال برنامج صباحك عندنا على فضائية المحور بأنها وراء أحداث الشغب أمام السفارة الصهيونية، مشيرا إلى أنها لها مصلحة في إحداث الفوضى بمصر لإفساد محاكمة مبارك، وإجهاض الثورة

المصرية، وادعى عادل أن حركته لديها وثائق تثبت تورط السعودية في الأحداث، على حد قوله.وكان السفير السعودي بالقاهرة أحمد القطان قد صرح في وقت سابق بأن الحركة حاولت تقديم اعتذار له، ولكنه رفض وجدوى ذكر هذا هنا هو ان هذه الحركة كاذبة تنشر اتهامات بدون أدلة

- إتهامهم في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة برقم ٦٩ بتحريض الشعب ضد الجيش مما أثار استياء عددا كبيرا من النشطاء والحركات السياسية .

التيارات الفكرية

الباب السابع

ماذا ولمن تحتاج مصر الآن؟؟

بسقوط نظام حسني مبارك في مصر ، خسر الغرب وإسرائيل ما يصفونه بالكنز الاستراتيجي، وأكثر من ذلك أنه ولأول مرة نسمع بأن وزيرا إسرائيليا (بن إليعازر) يبكي لرحيل حاكم عربى واليوم، ينظر الغرب ومن خلفه إسرائيل إلى مصر من زاوية واحدة تحتمل رؤيتين فقط لا ثالثة لهما، فإما أن تعود مصر إلى سابق عهدها كحليف استراتيجي للغرب مع تغييرات طفيفة، وإما أن لا تعود كما كانت في عهد مبارك، ويصبح أمر إضعاف مصر وتقسيمها عندها مطلباً استراتيجياً، خوفاً من أن تتحالف مصر الجديدة مع قوى راديكالية كالتيارات الإسلامية مثل حزب الله وحركة حماس، أو تتحالف مع قوى إقليمية تأتي في مقدمتها إيران.

وفى انتظار اجتياز مصر هذه المرحلة الانتقالية الحساسة في تاريخها المعاصر، إلى حين الانتخابات التشريعية وولادة الحكومة المنتخبة الجديدة التي ستحدد ملامح التوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية، فمن مصلحة الغرب تهيئة أوضاع داخلية في مصر يمكن التحكم فيها للتعامل مع أي توجه استراتيجي لمصر ما بعد الانتخابات ويمكن تلخيص المخططات المحتملة لتشكيل الأوضاع الداخلية في ما يلي:

- إرساء بوادر الفتن الطائفية في مصر من الآن استعداداً لإرباك أي حكومة مصرية تنحو باتجاه القضايا القومية للعالم العربي، وذلك من

خلال زرع ثقافة الكراهية بين المسلمين والأقباط وبين السلفيين والصوفيون، وبين أهالي سيناء فيما بينهم، وبين أهالي سيناء ومركز القرار السياسي في مصر، مع السعي إلى تسليح جماعات وتدريبها وتجهيزها وتمويلها.

-الإبقاء على الاقتصاد المصري ضعيفاً ومهزوزاً في المرحلة الحالية، مع هامش بسيط من المساعدات الدولية التي تعمل على تسيير الحياة اليومية في مصر، وتوقيت نفاد الاحتياطي القومي المصري من العملات الصعبة مع ميلاد الحكومة الجديدة، حتى تشكل عملية انعاش الاقتصاد المصري عامل ضغط على أي حكومة مصرية مقبلة.

-إضعاف الأمن القومي المصري، وإرساء عوامل عدم الاستقرار الأمني في عموم مصر، وتمكين جماعات بدأ يأخذ عملها طابع التنظيم والتخطيط في الجرائم المنظمة والإرهاب، وقد تتمكن هذه الجماعات من اختراق الأجهزة الأمنية المصرية، حتى يكونوا على أهبة الاستعداد للانقضاض على أية مكتسبات تحققها حكومة مصرية ذات توجهات لا ترضى الغرب.

-السعي لدعم شخصيات مصرية سياسية معروف عنها ولاؤها المطلق للغرب، من أجل خلق فرصة لهم لاقتناص سدة الحكم في مصر، وإذا فشلوا في ذلك فستكون مهمتهم عرقلة أي مسيرة تنمية بأصول قومية تمارسها حكومة مصرية مقبلة، تحت ذريعة المعارضة والمطالب الشعبية.

-السعي لانتقاء قيادات من الجيش والمخابرات وكبار الدبلوماسيين المصريين، ممن كانوا موالين لنظام مبارك والذين درسوا أو تدربوا في الولايات المتحدة أو أوروبا، من أجل مساعدتهم في تبوأ مناصب قيادية مهمة في الحكومة المصرية المقبلة، للاستفادة من هؤلاء مخابراتياً.

-الضغط السياسي على دول تحتضن عمالة مصرية، وخصوصاً دول الخليج من أجل أن تكون العمالة المصرية ورقة ضغط على أي حكومة مصرية مقبلة لا تلبي طموحات الغرب في أنماط سياساتها الخارجية.

-الضغط على دول المنبع لنهر النيل، من أجل تقليل حصة مصر في مياه هذا النهر بحجة قيام مشاريع وسدود لأغراض التنمية الوطنية في دول المنبع، وذلك بهدف الضغط على صانع القرار المصري المقبل.

-الإبقاء على صحراء سيناء منطقة منزوعة السلاح، مع السعي لإثارة القلاقل فيها،حتى إذا جاءت حكومة مصرية بتوجهات قومية، فلا نستغرب اجتياح الحلف الأطلسي أو إسرائيل لهذه المنطقة الاستراتيجية بحجة القضاء على الإرهاب والسيطرة على منافذ التهريب إلى قطاع غزة والهدف من هذه الخطوة سيكون تأمين جنوب إسرائيل، وإطباق الحصار على قطاع غزة، وعزل الأردن تماما عن مصر، ومن ثم تدرس احتمال تحويل جغرافي لقطاع غزة إلى صحراء سيناء، حتى تتخلص إسرائيل من كابوس غزة ومعبر رفح،ومشاكل المعابر التي تربط غزة بالضفة

الغربية، وحتى لا تتأثر إسرائيل سلباً بأي مصالحة وطنية بين الفصائل الفلسطينية .

وعلى ضوء هذه الاحتمالات تكون مهمة الحكومة المصرية المنتخبة المقبلة صعبة ومعقدة جداً، فهي بين قوى عالمية ستضغط عليها باتجاه العودة بمصر إلى تحالفات مبارك، وبين شعب تواق إلى الحرية وإلى أن تكون مصر قوة إقليمية لا تقل وزناً عن تركيا وإيران.

وهذان الاتجاهان المتناقضان من الصعب التوفيق بينهما، فإذا اختار المصريون، حكومة وشعباً، طريق مصر كقوة إقليمية ذات توجه قومي، فعلى المصريين أن يضعوا نصب أعينهم التضحيات والمهام الجسام التي تحتاج إلى التفاف كامل من الشعب حول قيادته للوصول إلى هذا الهدف أما إذا نجح الغرب في الوقيعة بين الشعب المصري وقيادته المقبلة ونجح في استدراج مصر الرسمية إلى حظيرة الغرب وإسرائيل، فعندئذ ستدخل مصر في نفق مظلم من الصراع الداخلي بين شعب ضحى من أجل التخلص من الديكتاتورية، وبين قيادة أعادته من جديد إلى عهد الاستعباد والإذلال. (١)

ومن الواضح أن المرحلة القادمة ستشهد تعاوناً وثيقاً بين الليبراليين وبين المنظمات الغربية التي تروج للديمقراطية وتحذِر من تصاعد

---

١) عن مقال لفوزي حسن حسين بتصرف

السياسات الإسلامية في مصر، وأن الإعلام الليبرالي المصري الذي تسيطر عليه أطراف لها ارتباطات بالخارج وبالكنيسة المصرية سيكون رأس الحربة في تلك المعركة الإعلامية القادمة، والواقع يشير إلى سيطرة الليبراليين بالفعل على الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية ذات الشعبية وعلى القنوات والبرامج الحوارية بصورة كاسحة، وأن صوت الإسلاميين على الساحة الإعلامية خافت ومشوّه في كثير من الأحيان؛ فعندما يتم استضافة إسلاميين يتم اختيارهم بصورة انتقائية من الذين دعموا النظام السابق لتشويه صورة الإسلاميين جميعاً، وكل ذلك يضع على الإسلاميين مهمة جسيمة لتطوير الخطاب الإعلامي الإسلامي ولفتح آفاق جديدة للاتصال الجماهيري ليست بالضرورة إسلامية الصبغة من أجل مخاطبة الشرائح التي لا تتفق توجهاتها مع الإسلاميين؛ فالإعلام أحد أهم أذرع السياسة، ومن يخسر الحرب الإعلامية فسوف يخسر بالضرورة المعركة السياسية القادمة.

ان الصراع حول مطالب مشروعة دفع الضحايا ثمنها غاليا فإذا كنا سنحتمل هذا كثيرا، فهل ستحتمله مصر؟ وإلى متى؟ ومن الذى سيدفع ثمن هذا العبث سوى الفقراء والبسطاء الذين أناخ عليهم عهد مبارك ونكمل نحن عليهم؟

فالكل يتحدث عن خليفة مبارك من سيكون؟ هل سيكون عمر سليمان كأصلح من يحكم مصر؟هل سيكون البرادعي؟هل سيكون عمرو موسى؟ كلها تكهنات لا يعلمها إلا الله،ولكن ما نريده لمصرنا الحبيبة هو الاستقرار أولاً وأخيراً، الاستقرار هو الذي سيجلب رأس المال الأجنبي والداخلي للاستثمار وبناء المشاريع وزيادة الإنتاج ويعود بالرخاء على مصر وشعبها المنهك الذي طال صبره وعذابه.

ولقد آن الأوان لإنهاء حكم ثورة يوليو العسكري، وإنهاء حالة الطوارئ التي تعيشها مصر منذ مقتل السادات، ليحكم مصر رجل مدني لا يشترط فيه أن يكون قادماً من الجيش،كما هو الحال في البلاد المتقدمة،والبدء في العيش حياة كريمة وشريفة يعيش فيها المواطن المصري حراً و بكرامة آمنا مطمئناً،لا خائفاً ولا ذليلا، يعمل على تقدم بلاده قدر المستطاع.

وعلى الرئيس القادم أن يعمل على تلافي أخطاء حكم مبارك،والبناء على الإيجابيات التي تم تحقيقها في عهده، ،وكذلك يجب القضاء على الفساد المستشري بين رجال الأعمال والقضاء على الرشوة والمحسوبية ، فالمطلوب الآن رجال مخلصون لمصر ولشعبها، يضعون مصلحة مصر وشعبها أولى الأولويات، لتغيير القادم إلى الأفضل، ونغير ما بأنفسنا حتى يساعدنا الله في التغيير المأمول وأكثر ما تحتاجه الصبر والتعقل من

شعبها الأبي ومراقبة الأوضاع والمتابعة المستمرة للحياة السياسية ذلك لكسب الوعي التام بكل ما يدور بالبلاد ولتتضح لدى الجميع الرؤية.

فالديمقراطية الكاملة صعبة المنال وحتى في الدول المتقدمة والتي تدعي الديمقراطية نجد فيها انعدام الديمقراطية الكاملة ولا أظن أن الشعب المصري يطمح لغير أن يضمن حقوقه ويقوم بواجباته دون أي خوف أو تردد فهو يطمح فى أن يسود العدل والأمن والاستقرار البلاد وأن يتحقق ولو جزء بسيط من الديمقراطية ببلاده وشيئا فشيئا تتحسن الأوضاع بإذن الله فلقد عانت الثورات القديمة سنين من التقوقع والارتباك لكنها في الآخر حصلت على مرادها ٠

فماذا تحتاج مصر وماذا يجب علينا تجاهها

-اعتبار الجيش خط أحمر لا يجوز الصدام معه ولا رفع شعارات بذيئة ضد قادته ، لأن إضعاف الجيش وضرب هيبته هو الهدف الحقيقي للقوي المعادية لمصر ولو انهزم الجيش في معركة الهيبة هذه ، فحينئذ ستتحول مصر لليبيا أو سوريا أخري كما يحلم أعداء مصر!

- لا شيء يسبق التعليم وجودته في احتياجات مصر والعرب

- ونحتاج إلي التقارب وروح المودة وأصول وأخلاقيات تعامل الأخ مع أخيه، ونبذ روح الأنانية والفردية، والإيمان بأن في وحدتنا وتعاوننا قوة وقدرة أفضل علي مواجهة الأعداء والتحديات

- يجب علينا تمييز أعدائنا الحقيقيين بصدق وصراحة مع النفس، وأن نبذل حكامنا ومحكومين أخلص الجهود لتنمية وتحسين مجتمعاتنا والتعامل بمبدأ المواطنة والعدالة وتساوي الفرص أمام الجميع

- ولا غني لنا عن البحث العلمي وتكامل الإنتاج والخدمات وزيادة التجارة البينية لأقصي درجة ممكنة دون حساسيات أو شكوك يوسوس بها الآخرون ومن المؤكد أن مصر بصفتها الشقيقة العربية الكبري تتحمل دورا خاصا ومسئولية كبري في السعي نحو تحقيق أكبر قدر مما يحتاجه العرب وما ينبغي أن يفعلوه في المرحلة القادمة وهو دور يحتم عليها الحرص علي الجدية والدأب والإصرار، وأن تبدأ بنفسها لكي تكون مقنعة ومؤثرة في الآخرين وهذا يحتم عليها الحرص علي قوتها الذاتية وتماسك مجتمعها والاهتمام بشكل خاص بصيانة وحدتها الوطنية والانتباه للمؤامرات الخارجية، خاصة بعد التصريح العلني المتبجح لرئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلي السابق بأن بلاده حققت بالفعل نجاحات يصعب علاجها في مجال الفتنة الطائفية بمصر

-إن مصرفي أشد الحاجة إلي تكاتف شعبها ومواطنيها بمختلف طوائفهم ومذاهبهم أمام المؤامرات الصهيونية والغربية، والتي لا تفرق بين مسلم أو مسيحي بل إن الغرب يستخدم هذه القضية في إذكاء روح الفرقة لكي يحارب بعضنا بعضاً، فتتحقق أهدافه بدماء العرب ودون أن يتكلف شيئاً.

- الأمن الاجتماعى واحترام الاخلاق والقانون والحياة العامة

- الوحدة الشعبية والالتفاف حول مطالب ومبادىء الثورة

- العمل والانتاج هما السبيل الوحيد لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية

- الفهم والوعى والخوف على الواقع والمستقبل

- الاحترام والتقبل واحترام الاختلاف وجعل الاختلاف تكامل لا تقاتل وصراع

- عمل حكومى منظم وحازم وتغيير جذرى وإعادة بناء وهيكلة المؤسسات (١)

---

١) عن مقال لحسين جاهين بتصرف

هل تحتاج مصر الآن إلى زعيم ...؟

نعم إن حال الأمه يقول إن ثورة ٢٥ يناير كانت حلم ولم تكن كلها حقيقة عزل حسنى مبارك ولكن الدولة هى نفس الدولة بفسادها وظلمها ونفاقها والأسلوب الذى تدار به الدولة حاليا هو الذى أوصلنا إلى ما نحن عليه بل زادت الأحوال سوءا بتفوق الرشوه والفساد وضياع العدل وفوق ذلك انتشار الجرائم وسقوط هيبة الدولة أو بمعنى أدق هيبة القانون.

بقايا النظام السابق وخفافيش الظلام فى كل مكان على صفحات الجرائد والفضائيات ومعهم حق فالقنوات التى تدير برامج التوك شو هى ملك الرأسمالية المتوحشة التى نمت فى عهد الفساد عهد زواج المال بالسلطة .

وبصراحه مخطط مقصود أن تنتهى الثورة على هذا الحال ويتم انتخاب مجلس شعب الصف الأول من الذين قاموا بالثورة لا يعرفهم أحد من قبل وأكثرهم اثر الابتعاد وأخشى أن ينتخب أعضاء تعوّد الشعب على انتخابهم حيث إن بلادنا العظيمة للأسف متخلفة وتتنازعها الأمراض الاجتماعية ونحن نحتاج زعيم وطنى ولكن بدون دكتاتورية يحيط به وطنيون أحرار وليس هيئة تحرير أو اتحاد قومى أو اتحاد اشتراكى.

لقد أهدانا القدر فرصة ذهبية عندما عاد الدكتور محمد البرادعى وهو الوطنى الشريف الذى كان له دورا رئيسيا فى إيقاظ الهمم و دعوة الشعب لتغيير واقعه السياسى والأجتماعى ورفضه لمؤامرة التوريث ولكن للأسف كان له جانب أخر سلبى عندما انتظرته الحشود فى المطار تستقبله فى المطار بالورود يوم عودته بعد تركه رئاسة وكالة الطاقة النووية لم يكن رد الفعل لديه يساوى حرارة استقباله وحفاوته وعندما أنشأ نخبه من الوطنيين الشرفاء جمعية التغيير رفض ترأسها نظر اليه مريديه كزعيم جديد بعث للأخذ بيدى الأمة يساعده نخبة من الوطنيين الأحرار وكانت عدم استجابته هذه فرصة لحزب الشيطان لكى يهاجم هذا الخطر الداهم فى كل وسائل الإعلام ونجح حتى أن الرجل عندما ذهب للإدلاء بصوته فى دائرة شعبيه جدا فى ١٩ مارس هاجمته الجموع المغرر بها بالحجارة واصبح الهم الأكبر هو الدفاع عن هذا الرجل لأزاله هذا التشويه الذى أصابه هذا الرجل الذى كاد أن يكون الزعيم الذى تنتظره الأمة.

ـفنحن نحتاج إلى رجل لديه رؤية واضحة لعلاج مشكلات مصر المعاصرة واستشرافات لمصر الغد وان تكون هذه الرؤية من منطلق واقعنا ٠

- كما يكون لديه الرغبة فى والقدرة على الحفاظ على ثوابتنا ثوابت الأمة العربية الإسلامية ٠

-وأن تكون لديه خطة تفصيلية واضحة ومعلنه لاستصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية لفك القيد عن رقابنا من قبضة الغرب المقيت٠

-وأيضاً تكون رؤيته واضحة بالنسبة لمشكلة مياه النيل وإلا سنموت كلنا عطشاً ٠

-رجل لديه خطة واضحة ومعلنة عن إعادة النظر فى الاتفاقيات الدولية التى فى غير صالح الأمة

-رجل لدية خطة لتشغيل الشباب وحل مشكلاتهم والقضاء على مشكلة البطالة وما استتبعها من مشكلات اجتماعية كالعنوسة وغيرها ٠

-رجل يعيد لمصر أموالها المنهوبة ومكانتها التى راحت أمام العالم وخاصة عالمنا الخاص العالم العربى والاسلامى ٠

-رجل لديه القدرة على اتخاذ خطوات جادة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات ٠

كل هذا وأكثر نطلبه من رجل سنلقى عليه عب المرحلة القادمة بكل مشاكلها ونطلب منه أيضا ألا يدور فى فلك الآخرين كأن يتصور إمكانية تطبيق النموذج التركى أو الإيرانى فالطبيعة المصرية تختلف عن كليهما ولا يظنن أننا سنتركه بل سنحاسبه إن قصر فى أداء ما سبق وأعلنه سنحاسبه لأننا طفح بنا الكيل ٠

سنحاسبه لأننا تعلمنا الدرس ٠

سنحاسبه لأنه ليس من هو خير من عمر بن الخطاب٠

سنحاسبه لأن ما بقى من عمر الأمة لا يسمح أن نهدره فى تجارب لصوصية أخرى ٠

سنحاسبه لأننا لم يعد لدينا ما نخاف عليه ، فقد ضاع العمر والمال والسند ، وبقى لنا الدين والأمل فى الغد ٠

أهم المصادروالمراجع

-الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة٠

- مجموع رسائل حسن البنا، الشبكة الدعوية٠

-الإخوان المسلمون سبعون عاماً في الدعوة والتربية والجهاد، د.يوسف القرضاوي٠

-الاخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل (١٩٢٨م : ١٩٧١م) -محمود عبد الحليم ٠

-وسائل التربية عند الإخوان - د. علي عبد الحليم محمود٠

- الإخوان المسلمون- شبهات وردود، د. توفيق الواعي٠

- الإخوان المسلمون.. أوراق تاريخية- إبراهيم زهمول٠

- أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، جمعة أمين٠

-الموسوعة الميسرة ٠

-أساليب الغزو الفكرى ٠

-على أطلال المذهب المادى لمحمد فريد وجدى ٠

-جذور العلمانية ٠

-عقبات فى طريق النهضة للأستاذ أنور الجندى .
-معالم الانطلاقة الكبرى أهل السنة والجماعة - محمد عبد الهادى ٠
- أصول وتاريخ الفرق الإسلامية - مصطفى بن محمد بن مصطفى ٠
-مجموعة مقالات لكل من - علاء بكر-الشيخ محمد عبد الله الخطيب- خالد كبير علال - محمود سلطان- جورج كتن- د. محمد عمارة- وسام متى –فوزى حسن حسين – حسين جاهين- شريف عبد العزيز ٠
-الدعوة السلفية : محمود عبد الحميد العسقلاني ٠
-تاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة ٠
- المنتظم في التاريخ ٠
-الطبقات الشافعية للسبكي ٠
-الرسالة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية- مرعي بن يوسف ٠
-الرسالة للإمام الشافعي ٠
-شرح السنة- البغوي ٠
-تجريد التوحيد المفيد– المقريزي ٠
-شرح العقيدة الطحاوية- لإبن أبي العز الحنفي.
-اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي ٠

-أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى -محمد عبد الهادي .

- عز الدين القسام شيخ المجاهدين في فلسطين -محمد حسن شُرّاب.

-السلف والسلفية للدكتور محمد عمارة.

- ما هي حركة كفاية- د محمد السيد سعيد.

-الغنية عن الكلام وأهله لأبي سليمان الخطابي.

-مختصر شرح الطحاوية للألباني .

-طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي.

- التوحيد محمد بن عبد الوهاب.

-مجموع الفتاوى إبن تيمية .

-إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد- صالح الفوزان.

-خطط المقريزي.

-الاعتصام للشاطبي.

- اقتضاء الصراط المستقيم -ابن تيمية.

-التصّوف الإسلامي، مفهومه وأصوله فاطمة داود.

- حقائق عن التصوف- عبد القادر عيسى.

- اللمع بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود طه٠

- الأدب في التراث الصوفي -محمد عبد المنعم الخفاجي٠

- الرسالة القشيرية-القشيري ٠

-تاريخ التصوف في الإسلام -دكتور قاسم غني .

-التصوف -مصطفى عبد الرزاق ٠

- قواعد التصوف- أحمد زروق.

- العلمانية - سفر بن عبد الرحمن الحوالي ٠

- حول تطبيق الشريعة -محمد قطب ٠

- مدخل دستوري –د٠ سيد صبري ٠

- العبودية - ابن تيمية ٠

- صحيفة الأهرام - عدد الخميس ٢٩جمادي الأول ١٤٠٢ ٠

- أحكام إسلامية إدانة للقوانين الوضعية - محمود غراب٠

- في ظلال القرآن - سيد قطب ٠

- قانون العقوبات المصري ٠

- عمدة التفسير - أحمد شاكر .